4 أكتوبر "يوم أسود فلسطيني"..فتح تفترق!

كتب حسن عصفور/ لم يعد خافيا على أي متابع محلي عربي أو دولي للمشهد السياسي الفلسطيني، ومنذ مشاركة الرئيس محمود عباس في جنازة شمعون بيريز، أن السلوك العام للرئاسة وأمنها ومؤسساتها الخاصة بدأت في فقدان "السيطرة" على مقود الحركة العامة في "بقايا الوطن"، وغرقت بكل مفاصلها في تبرير ما لا يبرر، حتى لو أضطرت للبحث عن أي مقالة تشيد بتلك الزيارة، في كل مكان عبري عربي بأي لغة كانت، وتعيد نشرها، رغم هزالتها عددا وعدة وأسماءا..

وبدلا من الاكتفاء بأن الزيارة حدثت، وأن التقدير يحمل "صوابا أو خطأ"، وسيعاد التقييم في جلسة خاصة وطارئة تعقدها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بصفتها المرجعية السياسة للرئيس عباس، اتجهت مؤسسة الرئاسة لتسخير ما لها من "بقايا سلطة" أمنية وإعلامية لفتح حرب على "الكل الفلسطيني غير العباسي"، حتى إنتهى بها الأمر لأن تدفع أمنها المفترض أنه "امن وطني" للصدام مع كل من عارض تلك الخطوة..ويفتح حركة "ارهاب أمني تحقيقي غير مسبوق"!

الرئاسة الفلسطينية، كان لها أن تستوعب "الغضب الوطني الشعبي العام"، بعيدا عن "عنجهية سياسية فارغة"، بعدم الإنحدار في معركة خاسرة وكل جانب منها يزيد من عزلتها أكثر..لو أنها إستدركت أن "الخطئية أو الخطأ" وجب السيطرة عليه بدلا من الانحدار أكثر سقوطا سياسيا!

من يعتقد أن "الأجهزة الأمنية"، محدودة الخيار الا بما تسمح به دولة الكيان وجيشها، يمكنها أن تغلق باب المعارضة السياسية ليس سوى غافل وجاهل ولا يستحق البقاء في أي منصب يحتله بعد ذلك..

يوم 4 أكتوبر كشفت مؤسسة الرئاسة الفلسطينية أنها قررت الانتقال "خطوة جديدة" في الصدام مع الشعب الفلسطيني وقواه المختلفة، وكشفت كم هناك من هو "غائب عن المشهد الوطني"، عندما قررت أن ترسل بعضا من مؤيدها في مسيرة "مبايعة للرئيس عباس"، وليت الرئيس وفريقه يعيد رؤية التسجيلات المصورة لتلك المسيرة ليكتشف حقيقة المصيبة التي وصل اليها، وبعيدا عن

التدقيق في هوية المشاركين وكم رجل أمني بها بزي مدني، فاعتراف الوكالة الرسمية للرئيس عباس "وفا"، أن المشاركين مئات لا أكثر يستحق من الرئيس وفرقته أن يقفف ويفكر ويقرر هل حقا هناك "مبايعة" له..مسيرة وحدها يمكنها أن تشكل نقطة فارقة في مسار الرئيس السياسي لكشفها "عورة الحصار الذاتي" المفروض عليه شعبيا..!

ولأن "الفضيحة" لا تقف عند كم المباعين للرئيس في جوار مكتبه ومشاركة قوات أمنه الخاص والعام، لكنها امتدت الى إستخدام "القمع وسيلة" ضد من خالف تلك الزيارة، قوات أمن الرئيس عباس وفصيله الخاص تمارس أبشع أنواع القمع والتنكيل ضد عدد من المعارضين أدت لاسقاط البعض مصابا ليرسل الى مشفي قريب..

وفي ظل مشهد مبايعة هزيل ومشهد قمع صارخ، كلاهما بات كاشفا لحقيقة أين وصل أمر الحال بفرقة الرئيس..حضرت الكارثة الكبرى التي لا سابق، عندما اصدرت حركة فتح بيانا يخرج عن كل تقاليد "أم الجماهير" وصاحبة الرصاصة الأولى، والعمود الفقري للثورة الفلسطينية "فتح"، تضمن لغة ومواقف غير ذي صلة بلغة الشعب الفلسطيني..

فتح تعلن أنها ، "ستضرب بيد من حديد" على من يتجرأ وينتقد محمود عباس..جملة تكفي دون المرور على كل ما في البيان من لغة لا صلة لها بالثقافة الوطنية الفلسطينية، تكشف أن أصحاب البيان باتوا مفترقين عن الشعب الفلسطيني، وأنهم اختاروا مكانا معاديا له..

الغريب أن من هدد بالضرب من حديد، لم يتحدث هل هو حديد السكاكين التي قامت أجهزة أمن الرئيس عباس بأمر شخصي منه بمطاردتها وجمعها من "المدارس والبيوت" كي لا تستخدم ضد جبش الاحتلال، فباتت سلاحا لضرب الشعب المعارض باغلبيته المطلقة لمنهج عباس السياسي وليس فقط المشاركة العار..أم أنه "سلاح حديد" سمحت به قوات الاحتلال!

فتح في هذا البيان، تعلن أنها لم تعد "شريكا وطنيا"، وأنها اختارت ذاتها على كل قوى الشعب..والى حين الاعتذار من قيادة فتح عن بيانها المعيب وطنيا،

والاعتذار عن قمع أجهزتها الأمنية لمسيرة معارضة للرئيس عباس يصبح تعليق اللقاءات معها مطلب وطني وضرورة سياسية..

والسؤال كيف يمكن لفتح أن تضرب بيد من حديد أهل الضفة الغربية وجش الاحتلال هو "سيد الموقف"، وقبلا هل صدر بيان لفتح تهدد جيش الاختلال بأنها ستضرب بيد من حديد يوم إنتهكت قوات نتنياهو حرمة بيت الرئيس عباس، ولا نريد الحديث عن جرائم يومية له ومصادرة وتهويد وتدنيس فتلك "جرائم لم تعد تستفز فرقة عباس"..اين الضرب بيد حديداو تنك ضد جيش الاحتلال..

قيادة فتح مطالبة وفورا الاعتذار للشعب عن سقطة بيان قد يكون نقطة فاصلة بينها وشعب فلسطين..

ملاحظة: اصدر النائب العام في السلطة بيانا يحذر كل من ينتقد قرار محكمة العدل حول الانتخابات..السؤال للنائب: ما هو موقفك سيادة النائب "العام" من اتهام رأس القضاء بالفساد..لم نسمع صوتك حينها..القضاء مش بالقطاعي يا قضاء يا مش قضاء!

تنويه خاص: يحاول "البعض العباسي" الاستنجاد بزيارة الخالد المؤسس أبو عمار لتعزية زوجة رابين دفاعا عن فضيحة رئيسهم.. المقارنة تكشف سذاجة وجهل..ابو عمار ذهاب لبيت من قتل بسبب الاتفاق معه والسلام عليه..اتعبوا شوية واعرفوا قبل تطبيل أهوج!..

اعتبارها شخص غير مرغوب به..ومطاردتها ضرورة!

كتب حسن عصفور/ أصاب وزير خارجية فلسطين رياض المالكي عين الصواب، بإصداره بيانا ردا على "إهانة سياسية" تطوعت بها أمين عام منظمة "اليونسكو" البلغارية بوكوفا، عندما تحدت قرارا تم التصويت عليه، رافضا الادعاءات الصهيونية لتهويد أماكن في الحرم القدسي الشريف..

ما فعلته تلك "الشخصية"، يستوجب اعتبارها منذ اليوم، شخصا غير مرغوب به، "بيرسونا نن غراتا " في البلاد العربية كافة، ومعها كل محب لفلسطين، عبر رسالة يصدرها الأمين العام لجامعة الدول العربية، كجزء من المهام المفترض القيام به، بعد ان تقوم دولة فلسطين بتحويل تصريح وزير خارجيتها، الى رسالة سياسية تطلب وفقها "ملاحقة" تلك الشخصية التي تحدت الارادة الدولية، وكشفت وجها "قبيحا" للثقافة والتاريخ السياسي في آن..

ما فعلته "بوكوفا" كشف عمق صهيونتها السياسية، بعيدا عن الدين والهوية والبلد، فأن تتجرأ بعد ساعات من قرار "تاريخي" لمنظمة دولية بحجم "اليونسكو" وتعلن رفضها لجوهر القرار، فتلك سابقة فريدة، وشاذة بالمعنى العام، وتؤكد بلا أي جدال، أنها لا تستحق منصبها، ولا اي منصب دولي آخر، لأنها "غير مؤتمنة"..

مهام أمين عام أي مؤسسة جمعية، دولية أو قارية عامة أو متخصصة، محددة ضمن ميثاق تلك المؤسسات، بأنه يعمل على تنفيذ القرارات التي يتم الاتفاق عليها، ولا مجال للإجتهاد في معرض نص القرار، وكل ما عليه، هو سرعة تنفيذ تلك القرارات، دون ‘بث أو تلاعب..(كأنها استعارت ما يحدث للمؤسسة الرسمية الفلسطينية التي تقرر شي ورئيسها يرفضه).

لكن، بوكوفا، فاقدة الأهلية السياسية تحدت كل "القوانين والأعراف" التي كرستها تلك المؤسسات، لتعلن في سابقة لم تحدث، رفضها لقرار المنظمة التي اتت بها، من "مجهول سياسي" لتنصبها في أحد أهم المواقع "حساسية وتقديرا"، لكنها "خانت الأمانة" مع أول إختبار جاد وجدي، وهو ما يفقدها أهليتها للإستمرار في مكانها، وعليها أن تخلي مكانها لمن هو أكثر جدارة وحرصا على تطبيق قرار المنظمة الدولية..

ويبدو أنه هذه البلغارية فقدت صوابها بخسارتها لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة، ضمن اتفاق سري مع الحركة الصهيونية العالمية، وبعض دوائر اليمين الأمريكي، رغم أنها حاولت تسويق نفسها لأن تكون أول إمرأة تشغل ذلك المنصب الدولي الرفيع، وكأن القدر السياسي انتصر لفلسطين بهزيمتها من تولي ذك المنصب..

كان مهما ما أصدره وزير خارجية دولة فلسطين، ولكنه لا يمثل سوى "الحرف الأول" من رسالة فعل جادة وشاملة لمطاردة تلك الشخصية، التي يجب اعتبارها "منبوذة" والعمل على مقاطتها كليا، واخراجها من حركة اتصال في المنظمة الدولية، وتلك مهمة واجبة لجامعة الدول العربية، كي لا يصبح رفض تلك الشخصية "أمرا سياسيا"، نكتفي لاحقا بتسجيل ادانته..

الفرصة الدولية باتت متاحة جدا، لفرض "هيبة عربية" على المؤسسة الدولية، ولا يجب تركها تمر مرورا عابرا مكتفين ببيان من وزير خارجية فلسطين، فهو سيفقد قيمته السياسية ما لم يصبح جزءا من حركة فعل تعاقب بوكوفا وتحيلها الى ما تستحق من مكانة في سلم الترتيب الانساني والسياسي..

واجب دولة فلسطين، تطوير جوهر بيان وزير خارجيتها، وتسارع الى رسم خطة عملية لتدرك "بوكوفا" أن المقدس الوطني الفلسطيني والمقدس الديني - الروحي ليس محلا للتلاعب أو الانتقاص، وإن كان قرار المنظمة لا يروق لـ"صهيونيتها"لتحمل أوارقها وترحل الى غير رجعة، وبالتأكيد لن تعجز حركتها الصهيونية عن ايجاد "وظيفة لها" بدرجة شخصية منحطة!

طبعا هناك منظمة عربية للثقافة والعلوم تابعة للجامعة العربية هي أيضا عليها التحرك فورا..دون إبطاء أو تأخير.

الرئاسة الفلسطينية والجامعة العربية تحت الاختبار الوطني، لمواجهة تلك الشخصية رسميا، وعل ذلك يمثل واحدا من "التحديات التي تواجه مصداقية أمين عام الجامعة الجديد"..فلسطين ومقدسها الوطني والديني تستحق أكثر!

ملاحظة: تسريب مخابراتي اسرائيلي لترشيح الحمساوي خالد مشعل "رئيسا للسلطة"، لا نود التوقف عند لما ولشو..لكن ليش حماس ساكته وكأنها ترقص طربا على جثة رئيس راحل..بعدين بسلامته "الرئيس" اللي جاي وين بده يسكن يا ترى في مقاطعة رام الله، أم قصر الحاكم بغزة..ام بجوار قصر حاكم البلاد القطرية!

تنويه خاص: حاخام دولة الكيان "الأكبر" انتفض انسانيا" لما يحدث في سوريا ودعا للصلاة على "الضحايا"..يا حرام شي بيقطع القلب..باعتبار أن جرائم حرب كيانه طلعت "سكر بنات..حقا للسفالة عنوان!

"الأردوغانية" ظاهرة عثمانية مستحدثة!

كتب حسن عصفور*/ يبدو اننا امام مشهد ليس جديدا في التاريخ السياسي، عندما نقف امام شخصية تمركز الحياة العامة حيثما استطاعت حول ذاتها، ببعد مركزي بارز، والرئيس التركي رجب طيب اردوغان هو حالة معاصرة لذاك التكرار التاريخي.

فمنذ انشقاقه الاول عن حزب الرفاه الإسلاموي بقيادة أربكان، عام 2002 لتأسيس حزب العدالة والتنمية توافق مع زعيم ما يسمى راهنا بـ"الكيان الموازي" او "الدولة العميقة" فتح الله غولن، وشكل تحالفا سياسيا وجدت أمريكا فيه القوة الدافعة التي يمكنها ان تشكل قطار سريع نحو تنفيذ مخططها التقسيمي في المنطقة العربية، من خلال " نموذج إسلاموي بعباءة علمانية"..

ولعل توقيت تشكيل حزب العدالة والتنمية عام 2002 قبل غزو العراق بعام، والدعم الأمريكي القوي والسريع لـ"المنتج السياسي الوليد" يلقي الضوء على بعد استراتيجي في الوظيفة الاستخدامية الامريكية للنموذج التركي الجديد، وهو ما توافق أيضا مع النزعة الأردوغانية للقفز نحو السلطة تدريجيا، مستخدما اي اداة يمكنها ان تحقق له هدفه الذاتي قبل الهدف العام.

الهدف - الطموح

الأردوغانية، وفقا للممارسة السياسية هي محاولة عثمانية مستحدثة تعمل من أجل خلق "قيادة مركزية للدول الاسلامية" كبديل للتسمية القديمة "دولة الخلافة الاسلامية"، لتجسيدها كنظام سياسي جديد باعادة روح الماضي العثماني، ولطمس الاتاتوركية العلمانية في ذكرى مرور مائة عام على انتصارها عام 2023 .

وهذا ليس موقفا استنتاجيا فحسب لمسار "الأردوغانية" منذ التأسيس، لكنه استنادا لموقف رسمي سجله الناطق الرسمي باسم "الرئاسة التركية" ابراهيم قالن في مقالة نشرها بصحيفة "الصباح" التركية يوم التاسع من أكتوبر 2016 كشف يه الهدف الحقيقي للأردوغانية، بقوله "إنّ الدول الإسلامية بـ"حاجة ماسة إلى قيادة سياسية حكيمة وقوية" من أجل إنهاء الحروب والاشتباكات الحاصلة فيها، وردع التدخلات الخارجية."

ومع تطرقه لما يدور في عالم اليوم من عنف وارهاب ومخاطر طائفية فقد خلص قالن الى انه: "على الدول الإسلامية مساعدة بعضها البعض من أجل تقوية المؤسسات؛ فلا يجب استغلال الخلافات المذهبية والعرقية من أجل إضعاف أكثر للإدارات القائمة في الدول الإسلامية، وعلى قادة الدول الإسلامية أن يدركوا بأنّ أمن دولهم مرتبط بأمن الدول الإسلامية الأخرى؛ ففي عصر العولمة لا يمكن أن يكون أحد في مأمن دون أن يكون الجميع في أمان".

ذلك هو الهدف المركزي للأردوغانية، ومن اجله تصبح كل الوسائل والأدوات مشروعة، بعيدا عن " المبادئ" و"الأيدلوجيا".

بروز دور اقليمي

ويمكن ملاحظة ان بداية التأسيس لـ"الأردوغانية" أنها استخدمت عناصر مساندة كانت الرافعة لها في تعزيز دورها ومكانتها، جسدتها الاستفادة القصوى من الولايات المتحدة والتنظيم الموازي وايضا دولة الكيان الاسرائيلي..

وقد برزت العلاقة الاسرائيلية التركية كعنصر أساسي لتعزيز تلك النزعة العثمانية المستحدثة، وكانت فترات ذروة التنسيق الأمني والعلاقات الاقتصادية بين تركيا ودولة الكيان الاسرائيلي في تلك السنوات، ما منحها محاولة البدء نحو لعب الدور الاقليمي المبكر، بدعم سياسي رسمي امريكي، من رعاية مفاوضات اسرائيلية سورية عام 2008 مثلت نقطة انطلاقة للدور الاقليمي للنظام الأردوغاني نحو استخدام لاحق لعالم عربي إسلامي تراه أمريكا وفقا لمنظور تقسيمي مختلف، ولم تقف تركيا الأردوغانية في تعارض مع ذلك المخطط بل كانت جزءا حيويا منه وله..

وحاولت تركيا، ان تستغل الحرب العدوانية على قطاع غزة عام 2008 لتعزيز دورها مع الكيان من خلال حركة حماس وبمساعدة خلفية من دولة قطر، لكنها لم تصل لمبتغاها نتيجة اعادة تصويب العلاقة المصرية السعودية ونسبيا السورية، فكانت مصر هي راعي محادثات التهدئة في حينه، دون أن تفقد تركيا رغبتها في المحاولة ولكن باشكال أخرى، عبر علاقة مباشرة مع حركة حماس..

مصر: الاخوان والاستخدام

ولكشف حقيقة الأردوغانية من المهم جدا الوقوف أمام ممارستها وسلوكها في التجربة المصرية، حيث كشفت الأحداث في مصر وتطورها عمق "الانتهازية الفكرية السياسية" للاردوغانية ما بعد يناير 2011، ونجاح جماعة الاخوان المسلمين من خطف الحراك لتتمكن من التحكم بمساره لاحقا لفترة محدودة، وبعيدا عن مناقشة أسباب ذلك فليس مكانه الان، لكن ذلك التطور اسقط ورقة كان الاعتقاد انها حاسمة في المنهج الأردوغاني وعلاقته سواء من خلال حزبه الام، "الرفاه"، او الجديد "العدالة والتنمية"، بالاخوان المسلمين..

فمع بروز إمكانية الجماعة الإخوانية لحكم مصر، كشف اردوغان عن جوهر حقيقته السياسية - الفكرية من خلال مقابلة تلفزونية مع محطة مصرية في سبتمبر 2011، وقبل زيارته المرتقبة الى القاهرة، أكد ان "العلمانية هي الحل" للدول، وان "الاسلام ليس هو الحل"، وضرب مثالا بنفسه قائلا، انه "انسان مسلم ولكنه يقود دولة علمانية وهو النموذج الذي يجب ان يكون في مصر".

وعند وصوله الى القاهرة استقبل برايات الخليفة المرتقب، ولكن مع اعادة تصريحاته السابقة ودعوته أن "العلمانية هي الحل"، اثار هيجان سياسي للجماعة الإخوانية، وطالبه عدد من قادتها ان لا يتحدث عن مصر فهي تختلف عن تركيا، بل وصل الأمر ببعضهم أن طلبوا منه أن "يحمل أفكاره ويرحل"..وغادر بمشهد لا صلة له بمشهد الاستقبال فكان مظهر وكأنه "طلاق مبكر" لكنه لم يكن طلاقا بائنا بل كان مؤقتا، كما ستظهر التجربة لاحقا..

عمليا اردوغان لم يكن يدافع عن العلمانية كمبدأ حكم ونظام سياسي فكري، لكنه أراد قطع الطريق على اي دور مركزي في المشهد الجديد لمصر بقيادة الاخوان تحت راية شعارهم "الاسلام هو الحل"، ما يضعف هدفه المركزي، ولذا بعد ان

اطمأن على إزاحتهم من المشهد السياسي بعد ثورة يونية 2013، وسقوط حكم المرشد سارع بتبنى الجماعة، وكان له السبق في تجسيد شعار "رابعة" كشعار خاص لسقوط الأخونة، كونه ادرك الان ان مصر الاخوانية لن تكون عقبة في طريقه للحاكمية الاسلامية، وجعل من بلده تركيا وكأنها المقر الرسمي للجماعة الاخوانية قيادة وأعلاما ودورا سياسيا، ليظهر بدور "الخليفة الرحيم مع رعيته" التي أخطأت بحقه!

سوريا

ولكشف الطبيعة الخاصة للإنتهازية السياسية - الفكرية لـ"الأردوغانية" تبرز سوريا كساحة من اهم كاشفات تلك السمة الخاصة لهذه الظاهرة..فمن الصديق المقرب جدا للرئيس الأسد، ولعب دور الراعي للمفاوضات السورية الاسرائيلية، الى الانقلاب السريع جدا مع بروز حركة الغضب عام 2011 للعب دور الحاضن للجماعات المعارضة سياسيا وعسكريا للدولة والنظام، دون تدقيق في هوية وفكر وطبيعة تلك الجهات ما دام يراها وسيلة نحو تحقيق "الذات السلطوية"، وتصرف كمندوب أمريكي و"ناتوي" - من حلف الناتو - في التصدي للحضور الروسي بسوريا كمان كان موقفه عدائيا للدور الايراني، اعتقادا ان سوريا ما بعد الأسد هي بوابة اردوغانية نحو انتاج "الحاكمية السياسية الجديدة".

الذات المتضخمة والنظام الرئاسي

واستباقا للتطورات السياسية التي اعتقد أنها قادمة لا محالة، ذهب للتحضير للزعامة الجديدة عبر الترشح لمنصب الرئاسة التركية، وتعديل بعض الصلاحيات في نظام الحكم، كخطوة أولى على طريق "إحداث إنقلاب بنيوي" في طبيعة الحكم، نحو ترسيخ النظام الرئاسي كبديل للنظام القائم باعتباره مفتاح للنظام الأردوغاني الجديد - البديل لـ"الأتاتوركية" نحو بناء زعامة إسلامية من خلال النموذج التركي المختلط بين الدين والعلمانية تحت سيطرة الزعيم "الخليفة المنتظر"!

ومع السعي لخلق ذلك النموذج باستخدام الآلية الديمقراطية، الانتخابات، كانت الصدمة الكبرى عندما تمكن حزب الشعوب الديمقراطي من تحقيق نصر سياسي

انتخابي تاريخي، سمح له بالتمثيل داخل البرلمان كحزب له صلة بالاكراد، ما قطع الطريق على حصول اردوغان ما يلزم من تمثيل برلماني (ثلثي الأعضاء) لاقرار النظام الرئاسي.

وقد كشفت التطورات لاحقا، ان فتح الله غولن كان أحد أسباب الفوز الهام لحزب الشعوب لوقف الاندفاعة الأردوغانية، ومن هذه المسألة نصل الى حقيقة الانقلاب الأخير في مايو الماضي، و أهدافه الحقيقية وما نتج عنه من حرب غير مسبوقة على ما يسمى بالتنظيم الموازي ومعه أمريكا، لأن اردوغان يعلم الحبل السري لتلك العلاقة جيدا كونه كان أول المستفيدين منها عام 2002.

ولم يكن من خيار أمام أردوغان بعد الفشل، سوى اعادة ترتيب انقلابه الخاص للحفاظ على الحلم الأردوغاني، فانقلب رأسا على عقب نحو علاقات لم تكن ضمن جدول اعمال النظام التركي، فلجأ الى اعادة ترتيب أوراقه من خلال:

اعادة العلاقة مع روسيا لتخدم ما يريد

عودة الحيوية في العلاقة مع اسرائيل

فتح الباب لتجديد العلاقة مع ايران

اعادة التعامل في الموقف من داعش

التحول النسبي في الحديث عن سوريا ومصر

والابتعاد النسبي عن الجماعة الاخوانية

المسألة السورية والاستخدام وفق التوسع والغزو والصدام مع روسيا لإستجلاب تعاطف الناتو، وتعزيز العسكرة في مواجهة المسألة الكردية، وتعزيز النزعة الفردية كمفاصل هامة تعطي مؤشرا حيويا كيف تنقلب الأهداف والوسائل وفقا للمصلحة والمصالح دون تدقيق فيما كانت وما ستكون، لهذه "الظاهرة الخاصة".

وهنا نخلص الى أهمية وضرورة تعريف هذه الظاهرة للمساعدة على متابعتها بشكل سياسي وفكري، وارى ضرورة تعريفها وليس الإكتفاء بوصفها وملاحقتها:

ما هي "الأردوغانية":

"الأردوغانية"، هي محاولة لاعادة انتاج التسلطية السياسية عبر الحالة الديمقراطية، المتمركزة حول "الشخص القائد"، مستخدمة "النموذج السياسي العام " لخدمة "النموذج الخاص".

ظاهرة لا تقيم وزنا للأساليب والأدوات المستخدمة وصولا للهدف، ويمكن اعتبارها شكلا مستحدث للميكافيلية السياسية، تتعامل مع مراكز القوى، دولا واحزابا وأفراد، في سياق المصلحة التي تريد، تتسلق القطار، دون تدقيق بهوية من سائقه علها تصل الى هدفها، وتقفز منه بذات القدرة ان اكتشفت انه ليس هو السبيل لذاك الهدف..

هي شكل من أشكال المحاكاة للتجربة الامريكية في الهيمنة العالمية، ولكن في نطاق ما يعرف بـ" الدول الاسلامية" من خلال:

* قوة عسكرية متطورة وبعمق حلف الناتو كونها الوحيدة التي تمتلك هذه الميزة.

*قوة اقتصادية مستفيدة من تشابك علاقتها مع الأمريكان وأوروبا ودولة الكيان الاسرائيلي.

*أشكال القوة الناعمة:

- سياسيا بالظهور كمدافع عن حقوق دول المنطقة في وجه الاستعمار، كما حدث في سفينة مرمرة التي انكشف انها حالة استخدام انتهت مقابل مبلغ مالي، ووعود بدور خاص في قطاع غزة

ولذا قد نجد ان استخدام تركيا لوجود حماس في قطاع غزة سيكون اكثر أهمية للتأثير من علاقتها بالجماعة الام للإخوان المسلمين، في فلسطين ومع اسرائيل ولاحقا مع مصر عندما تأتي اللحظة المناسبة.

- البعد الثقافي وخاصة الفن، حيث باتت المسلسات التركية حاضرة بقوة عبر محطات التلفزة العربية، ويمكن وصفها بأنها استبدلت الدراما السورية منذ بداية الأزمة، وتفوقت نسبة المشاهدة على الدراما المصرية..

*ورقة عمل قدمت لندوة: أثر السياسية التركية على الدوائر الجيوسياسية التحديات الاستراتيجية الجديدة عقدت في باريس 15 اكتوبر بتنظيم من المركز الدولي للدارسات الجيوسياسية والاستشرافية.

الزهار نفي متأخر..حقيقة أم بالأمر المباشر!

كتب حسن عصفور/ بلا أدنى شك، جاءت تصريحات القيادي البارز في حركة حماس د.محمود الزهار، حول قيام أمن حركته باعتقال "خلية إرهابية" في قطاع غزة، خططت القيام بـ"أعمال تخريبية"ضد الشقيقة مصر، كتطور هو الأهم في العلاقة بين من "يتحكم في القطاع" والشقيقة الكبرى مصر المجاورة منذ سقوط "حكم المرشد"..

التصريح لصحيفة مصرية، فتح "طاقة القدر السياسي" لأهل قطاع غزة، ولأهل فلسطين عامة، بأن حماس بدأت في تصويب بعض من مسارها نحو ترتيبات لا مفر منها، لو أريد لها أن لا تبقى تحت نار الاتهام الدائم، حقا او ما حوله، بأنها أداة تنفيذية للجماعة الإخوانية وتحالف يعمل للنيل من مصر ثورة وحضورا ودورا متمردا على المخطط الأمريكي..

ولكن..وهنا تبدأ حركة الإثبات ان حماس هي حماس، بلا أمل ولا رجاء لشق عصا الطاعة المنتظرة، وبعد زمن يعتبر طويلا بين تصريح "هام سياسيا"، ونفي "ضار سياسيا"، أعلن محمود الزهار ذاته، نفيا لتصريحه حول اعتقال "خلية إرهابية"، تريد النيل من مصر..

النفي، جاء بعد ساعات طويلة، لمحطة قطرية هي الناطق العملي للحركة الإخوانية بأمر "اميري"، ساعات ما كان لها أن تكون على تصريح بهذه الأهمية والقيمة السياسية - الأمنية، ما يفتح باب الريبة والتساؤلات، أنه نفي بحسابات "إخوانية قطرية"..

لو أن النفي هو "الحق"، وأن الزهار لم ينطق بما نطق، لكان الرد فوريا وسريعا، وعبر بيان رسمي باسمه لوسائل الاعلام كافة، يتبعه مسؤول أمني

حمساوي يؤكد "نفي" الزهار، كون المسالة قيد الحديث، تمثل "إنعطافة" لمسار ومسيرة تحمل من الرسائل الكثير..

أما أن يأت النفي بعد تلك الساعات، وعبر تصريح لوسيلة قطرية دون غيرها، فليس سوى رسالة أن النفي جاء بـ"أمرمباشر" من مقر حماس الرسمي وعاصمة الاستضافة الدوحة، وكأنها رسالة تعلن أن "الحركة" ستبقى "وفية أمينة"، ولو بقيت منفردة فرعا للجماعة الإخوانية المتهالكة يوما بعد يوم، وبلدا يتبع بلدا..

نفي حماس، ربما جاء جرما سياسيا مضافا لجرمها المتبلور راهنا، حول تثبيت دعم "كيانها الاستقلالي" في قطاع غزة، كون الرسالة للشقيقة الكبرى، أن لا تترقبوا من حماس شيئا، وكل مالكم قوله اننا لا "نتآمر" على مصر، ونرديكم أن تصدقوا القول الذي نقول دون أي سؤال او طلب..

هل نفي الزهار بالاكراه جاء ضمن صراع الانتخابات القادمة للرئيس المقبل لفرع الجماعة الإخوانية في فلسطين - حماس -، ورسالة أن أي لا مستقبل للإتجاه الحمساوي الباحث عن "ترتيب علاقة ايجابية" مع مصر، في مركز صناعة القرار حتى يمن الله على "أمير الجماعة الإخوانية" بقول آخر..

المفارقة الملفتة، أن نفي الزهار تزامن مع استقبال "أمير البلاد القطرية" لخالد مشعل واسماعيل هنية، وكأن النفي كان شريطا لذلك الاستقبال، ومبايعة من الراعي الرسمي للحركة لدور هنية القادم في قيادة حماس مستمرا في ذات النهج المتصادم مع الشقيقة مصر، توافق مع تغييب د.موسى أبو مرزوق الشخصية التاريخية في حماس قيادة ودورا عن اللقاء، علما بأن د.أبو مرزوق هم من يحمل ملف العلاقة مع مصر..

مفارقات قد تكون مصادفة، لكن السياسة لا تعترف كثيرا بصدف القادة والحركات السياسية..اذا ما تزامنت أو توافقت مع أحداث ذات قيمة خاصة وأهمية مصيرية في المسار العام..

ملاحظة: القيادي المركزي في حركة فتح عباس زكي طالب، وبحق، بضرورة وقف العمل باتفاق أوسلو..الطلب لا يمثل انتكاسة للاتفاق بل انهاءا لرحلة ابتزاز

استمرت منذ زمن، ولا تزال تحت سقف تهويد رسمي وعلني للأرض التي نص عليها الاتفاق أنها فلسطينية..هل من مستمع!

تنويه خاص: انتهى لقاء عين السخنة فهل تنتهي "الحرب السخنة"، وتتفرغ قيادة فتح رئيسا وناطقين وكوادر وخلايا وأقاليم الى ما تاه منهم خلال زمن "حربهم الخاصة جدا"، وهو كثير سياسي..يا ريت !

الشقيقة الكبرى مصر شكرا..ولكن لازال كثيرا!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن "تفاهات" الفرقة المتهالكة وطنيا، ذات البعد "التوراتي" المتحكمة في حال المشهد إغتصابا، فإن الأيام الماضية بخصوص أحداث معبر رفح، وانعكاسها على أهل القطاع الذين يعيشون "حياة لا مثيل لها" في كوكبنا، وعل أهل الكهف لم يخطر على بالهم حياة كما أهل غزة، ترسل رسالة للأشقاء في مصر حكما وحاكما وأجهزة أمنية، بأن أهل القطاع تنفسوا بعضا من "نسمات فرح قبل الحرية" عبر البوابة المصرية..

ايام تستحق الدراسة من أجهزة سيادية في "القيمة السياسية - الانسانية" للحدث المصري في علاقته بقطاع غزة، صاحب "الهوى المصري"، شاء من شاء وأبى من أبى واللي مش عاجبه يشرب كل ميه البحر الميت، ومجاري المستوطنات التي باتت جزءا من مياه الضفة، كما كان يحلو للزعيم المؤسس ياسر عرفات القول..

نعم، تأكد الآن، ان الإرهاب الأسود في سيناء يعمل بعيدا عن قطاع غزة بشكل أساسي، حتى لو تعاطف "البعض الإخواني الكريه" ممن يسكون قطاع غزة، مع تلك الأعمال السوداء، وهو ما يستوجب تقييما جديدا لمسار العلاقة مع قطاع غزة، أهلا وسكانا وتطلعات..

إعادة النظر في سياسة العمل على معبر رفح بأن يصبح بابا مفتوحا بلا قيود، هو خطوة أولى ضرورية للقضاء العملي على اي "مشروع انفصالي" يذهب بقطاع

غزة الى أن يصبح "كيانا مستقلا" بدفع اسرائيلي ورعاية قطرية تركية، وموافقة ضمنية من بعض أطراف "الرسمية الفلسطينية"..

إن قيام "كيان غزة المستقل" ليس خطرا إستراتيجيا على المشروع الوطني الفلسطيني فقط، كما قد يعتقد البعض، ولكنه "خطر أمني إستراتيجي" على الشقيقة مصر، كونه سيصبح عمليا "قاعدة ارهاب علني" يدار بالرموت من أنقرة والدوحة لخدمة "المشروع الانقلابي الإخواني"..

المشروع جاهز بكل "مكوناته وأدواته" وهناك من يعمل له بكل السبل، مستخدما أساليب الحصار والاغلاق بوابة لتمرير ذلك المشروع التآمري على فلسطين مصر والأردن أيضا..

إقامة "كيان غزة المستقل" هو الوجه الآخر لـ"إقامة المشروع التوراتي في الضفة المحتلة – مملكة يهودا والسامرا"، وهو مشروع أصبح جزءا من "الحركة السياسية لدولة الاحتلال"، ولا يحتاج المرء سوى اعادة قراءة كل تصريحات رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في الكيان، وخطابه الأخير في الأمم المتحدة أمام العالم كان صارخا في الكشف، وليس صدفة أن يصر أمام هيئة عالمية على استخدام تعبير" يهودا والسامرا" بدلا من الضفة الغربية، أمام سمع وبصر الرئيس محمود عباس وفرقته الخاصة، ولم يخرج من بينهم في مؤتمر صحفي فوري ليرد عليه بفلسطينية ما ادعى تهويده، وفقا لقرار الشرعية الدولية قبل نص اتفاق أوسلو ذاته..

مشروع "كيان غزة المستقل" هو الوجه الآخر للتوراتية السياسية المتنامية، برضا وموافقة الرئيس عباس وفريقه، ومجددا ننشير الى بيان رأس القضاء الشرعي وكبير مستشاري عباس، محمود الهباش الموقع في مستوطنة اسرائيلية مع قادة "المشروع التوراتي" رجال دين وقادة مستوطنين..وهناك عملية لقاءات متواصلة يجريها الهباش مع قادة دولة الاحتلال من خلف صائب عريقات أو برضاه خوفا من قرارات فصل عباس!

وهذا جرس إنذار علني لما يتم من خلق "تحالفات سرية علنية" بين أطراف فلسطينية ودولة الكيان بتأييد دول معادية للقضية الوطنية..

ليس سرا القول الآن، ان رفض الرئيس عباس وفرقته الخاصة، مقترح "الرباعية العربية" للوحدة الوطنية، هو جزء من تمرير المشروع التآمري الذي بدأ يطل براسه في الضفة والقطاع، وأكد بعض ملامحه وزير حرب الكيان ليبرمان عبر مشروعه الأشهر "العصا والجزرة"، ثم تأكيده الدائم على مخاطبة حماس من وراء ظهر "الرسمية الفلسطينية"..

ولم يقتصر موقف الرئيس عباس وفريقه السياسي على رفض مقترح "الرباعية العربية"، بل فتح جبهة "حرب سياسية كاذبة وخادعة" ضد أطراف الرباعية تحت مسمى مثير للسخرية "الأجندات الخارجية"، في حين أنه وفريقه يتفاوضون لتقاسم بعض "بقايا البقايا" في الضفة مع دولة الكيان، ويتفاوض مع تركيا وقطر على "آلية فصل القطاع"..

وبعيدا عن مهزلة "حرب الأجندات" فهو وفريقه، أعادوا سلم أولوياتهم على قاعدة "العداء لمصر والرباعية" والصمت على العدو الحقيقي، وهذا لا يمكن اعتباره "سقط سهوا"، بل هو "خيار سياسي معلن"، ويعلمه الأشقاء دول الرباعية قبل غيرهم، حقيقة "الخيار العباسي" ..

ولذا، وكي لا نبقى في "دائرة اللطم السياسي"، بات واجبا الآن الانتقال الى خطوات عملية لمواجهة "الانفصاليين والتوارتيين الجدد" في "الباطن الفلسطيني، تبدأ بسياسية انفتاحية كاملة مع قطاع غزة، بالتوازي مع البحث عن "آلية حوار وطني" على قاعدة مبادرة "د.رمضان شلح"، دون التوقف عن الجهات الرافضة لها، لغاية في نفس "يعقوب التوراتي"..

سياسية جديدة مع القطاع وفتح دائم لمعبر رفح، مع انطلاق حوار فلسطيني شامل في العاصمة المصرية، برعاية "الرباعية العربية"، تبدأ ساعة العمل لقبر أخطر مشاريع تصفية القضية الوطنية منذ وعد بلفور واغتصاب غالبية الوطن عام 1948..

نعم..الانطلاقة الوطنية الكبرى لهزيمة الأخطر يجب أن تبدأ وفورا..دقت ساعة الفعل!

ملاحظة: سلطة الرئيس عباس لم تحتمل "همسة غاضبة" من بيبي، فسارع الى إطلاق سراح فرقة فلسطينية تعمل لخدمة المشروع التوراتي..الغريب أنهم يعتقلون كل من ليس على الهوى...واضح أن العدو لم يعد "يهوديا" في "الزمن العباسي"!

تنويه خاص: مقابلة "القدس" المقدسية مع ليبرمان لم تكن موفقة وليست ضمن "حرية المعرفة"، هي "تسويق خطة تصفوية باتت علانية"..بالكم أجهزة عباس ستغضب كما غضبت يوما لمقال ضد "الحاكم المطلق"..أم ان الغضب على الوطن مش قصتهم!

الى النائب العام: هل قطع رواتب موظفي السلطة "قانوني"!

كتب حسن عصفور/ منذ سنوات، بدأ الرئيس محمود عباس، وأجهزة أمنه الخاصة باللجوء الى سياسة مستحدثة على الحالة الفلسطينية، بقطع رواتب من يختلف مع الرئيس عباس، سواء افرادا أو فصائل، سياسة تستند على "بعد أمني"، أو ما هو أدنى من ذلك بكثير، فقد يتم الاستناد الى "تقرير نميمة حاقد شخصي" ترسل من قطاع غزة أو بعض الضفة والشتات، عبر "حمام الرئيس الزاجل" الى مقر المقاطعة مباشرة، او الى مراكز أجهزة الأمن المختلفة التابعة للرئيس محمود عباس، التي باتت تحت سيطرته المطلقة، خلافا لتعديلات "القانون الأساسي" عام 2003، التي طالبت بها أمريكا والاتحاد الاوروبي ودول عربية بالأمر المباشر، لصالح سلطة "رئيس الوزراء المقترح" محمود عباس ولتقليم أظافر الخالد المؤسس ياسر عرفات..

ما يحدث في السنوات الأخيرة، من سياسة "غير وطنية" ضد الموظفين المدنيين والأمنيين، وأحيانا فصائل وطنية، يشكل واحدة من "العورات" التي لا سابق لها في تاريخ شعب فلسطين، لا زمن الثورة ولا زمن السلطة، حتى مع شخصيات اتهمت بـ"الجاسوسية" لصالح العدو الاسرائيلي، ومنهم الشهير "عدنان ياسين"، وقصته باتت معلومة جدا، وربما يتم كشف بعض "حقائق" عنها لا تزال لم

تكشف بعد، عندما رفض الخالد ابو عمار قطع راتبه عن العائلة كونها لا ذنب لها..ولا نظن أن الرئيس عباس ينسى دوره في العمل لاستمرار راتب عائلة عدنان ياسين..

والسؤال ليس للرئيس عباس وأجهزته الأمنية، بل الى الجهاز القضائي الفلسطيني، وفي المقدمة النائب العام احمد البراك، المفترض أنه "محامي الشعب" أمام الظلم أو الشبهة بالظلم، هل من حق رئيس السلطة أو أي من أجهزته الأمنية قطع راتب موظفين رسميين في الأجهزة المدنية والأمنية..

هل هناك أي نص قانوني في القانون الأساسي للسلطة الوطنية " الدستور" يمنح الحق لأي كان رئيسا أو غفيرا بقطع راتب أي كان، فما بلك لو كان بلا مبرر قانوني..

هل يحق للرئيس عباس وأجهزته الأمنية الخاصة، المغالاة في الخلط بين أعضاء فتح وموظفي السلطة، وكأن الجهاز المدني بات "حديقة خاصة" لحركة فتح، يتصرف بها "رئيس فتح" وفقا لما يراه هو بعيدا عن "قاتون الخدمة المدنية" المقر رسميا من المجلس التشريعي..

لماذا تصمت محكمة العدل العليا، والنائب العام عن سياسة قهرية تستغل راتب الموظف، والمفترض أنه بلا انتماء حزبي أمام القانون، فلا فرق بين الفصائل الفلسطينية داخل بنود القانون الأساسي..

والأخطر، أن الرئيس عباس وأجهزته الأمنية تهدد الموظف، أي موظف، بقطع الراتب تحت باب "الشبه"، او "الدسيسة" أو "وصل الينا معلومات"..سلوك لا يمكن أن يكون "لائقا" بجهاز قضائي فلسطيني ولا بنائب عام فلسطين، محامي الشعب الذي اصابه "قلق بالغ" قبل ايام حول تعليق أهل فلسطين على قرار محكمة العدل العليا بخصوص الانتخابات البلدية، وهدد بـ"سيف القانون" كل من ينتقد القرار، علما بأنه حق مشروع جدا، كفله القانون الأساسي لأنه قرار يتعلق بمفهوم الدستور ذاته..

بل الأغرب أن النائب العام الذي رفع سلاح القانون ضد أي منتقد لقرار المحكمة العليا، أصيب بالصمت المطلق على بيان لجنة الانتخابات المركزية غير

الدستوري عندما أعلنت أنها ألغت الانتخابات، وهو يعلم أن ذلك "قرار سيادي مطلق"..

النائب العام ومحكمة العدل العليا، يتحملان مسوؤلية وطنية في استمرار "جريمة قطع رواتب موظفي السلطة" وفقا لأهواء الرئيس عباس وأجهزته الأمنية، وتقارير "الدسيسة" الحاقدة..

السيد النائب العام، هل لك أن تعلم الشعب الفلسطيني كم راتبا تم قطعه لأي متهم بالتجسس لصالح دولة الكيان الاحتلالي..وهل لك أن تراجع ملف الجاسوس "عدنان ياسين" علك تجد به ما قد يكون "خدمة هامة" لفلسطين القضية والشعب..

السيد النائب العام، هل لك أن تسأل، ورغم عدم قانونية قطع الراتب وأنه تجاوز للدستور، و"بلطجة سياسية أمنية" بامتياز، أين تذهب تلك الرواتب المقطوعة..

وقبل الختام نسأل، لماذا تصمت أمريكا والاتحاد الأوروبي عن "سياسة قطع الرواتب" رغم انها لا تترك شاردة ليس على هواها دون أن "تشبع الاعلام لطما وصراخا"..

والى الرئيس محود عباس، تذكر أنك من توسط عند الرئيس المؤسس ياسر عرفات لمنع قطع راتب عدنان ياسين..ولا تنسى "ان قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق"..مقولة خالدة لها من عمق المعنى الكثير..

الصمت على قطع الرواتب هو عار سياسي وقانوني..آن وضع نهاية له احتراما لقانون فلسطين، الثورة ولاحقا الكيان!

ملاحظة: حكومة الرئيس عباس انتصرت له ضد "التطاول" عليه بحرق صوره في غزة..وهي على حق كامل..لكن ألم يكن عليها أن تتذكر من قام بحرق الدستور والقانون تحت سمعها وبصرها..لجنة الانتخابات المركزية وقرارها بالغاء الانتخابات.."الحول السياسي" مرض عفكرة!

تنويه خاص: الاتحاد الاوروبي يحتج على سياسية حماس الاعدام خارج القانون..صوت هام ..لكنه كلام "بعبعة" لا أكثر..ومندوبيهم اللي رايحين جايين

لإسترضاء حماس عارفين..الغريب أن قضاء السلطة والنائب العام ما عندهم خبر!

انتصرت "الديمقراطية" وسقطت "الأخونة"..رسالة مغربية الى حماس!

كتب حسن عصفور/ لا يهم كثيرا ما يقال أن الحزب المغربي "العدالة والتنمية" له ثوب "اسلاموي"، او أنه يضمر فيما يضمر "نوايا اخوانية"، بعد أن اعلن بصوت جوهري جدا، اسمع كل بلاد المغرب العربي ومشرقها، انه لم "يعد إخوانيا"، وقطع كل صلاته مع ذلك التنظيم الدولي جماعة ومرشدا، ولم يعد لها بيعة أو وصاية..

الحزب المغربي وطابعه "الإسلاموي"، لم يستخدم شعار "الاسلام هو الحل" مع رايته الخضراء، الشعار التقليدي للجماعة الإخوانية "المنحسرة قطعة قطعة"، في بلادنا بعد تعرية دورها في المخطط الإستعماري الجديد لتقسيم المنطقة العربية وتدمير مكونها العروبي، لصالح مشروع طائفي يعيد خريطة وفق مقاس استمرار الهيمنة الإمبريالية، لخدمة مصالح غير عربية، مستغلين "الظلامية السياسية" لأنظمة حكم، باتت بحاجة الى تصويب حقيقي..جملة وتفصيلا!

وعودة للدرس المغربي السياسي - الديمقراطي بعد الانتخابات الأخيرة، يلاحظ حضور مختلف "مكونات" البلاد السياسية والفكرية، يسارا ويمينا، بعيدا عن نسبة "الأرقام"، التي تميل الى اليمين والمحافظة، بكل مسمياتهم من الاسلامويين بشقيهم، العدالة والتنمية أو الحزب المعارض لها، حزب الأصالة والمعاصرة، المتهم بأنه قريب من القصر الملكي، الى كتلة يسارية وطنية ديمقراطية، جسدها اساسا "الاتحاد الاشتراكي" وحزب "التقدم والاشتراكية - الحزب الشيوعي المغربي" الى قوى يسارية اقل حضورا، لكنها بمجملها العددي أكدت أن اليسار حاضرا، خلافا لتوقعات خصوم اليسار الاسلامويين والرجعيين فكرا وسياسية..

المشهد المغربي، الذي يعترف كل مكوناته بدور الملك كعنصر هام في السياسة المغربية، أعاد رسم خريطة ربما هي الأقرب الى الطموح الشعبي العربي، قد

تكون تلك "مفارقة فكرية وسياسية"، لكن الواقع الانتخابي أكد تلك الحقيقة التي افتقدتها غالبية الدول العربية، وعلها تكون "رسالة للتغيير الديمقراطي" بعيدا عن الاستنجاد بآلة استعمارية لفرض نماذج حكم طائفية مستبدة باسم "دميقراطية زائفة"، كما رسالة الى أنظم حكم بأن الديمقراطية ليست "سلاحا تخريبيا"، في إطار قانون ومؤسسة..

الحزب الاسلاموي الفائز بالحصة الأكبر من المقاعد، زاد ربحا بعد تجربة حكم تحالف خلالها مع أحزاب وسطية الفكر، ويسار الرؤية، حيث "العدالة والتنمية والحزب الشيوعي (التقدم والاشتراكية)"، لكن المفارقة التي يجب ملاحظتها، عدم قيام "العدالة والتنمية" الذي خلع العباءة الإخوانية ورمى عليها يمين الطلاق أبديا، اهتم بالعنصرين الاجتماعي والاقتصادي، دون أن يجعل من السياسي الحاضر الأبرز، قدم "خيرا لشعب المغرب" ضمن واقع معلوم بقانونه، لم يلجأ للباطنية السياسية، قال ما له وما عليه، كشف حساب علني..

وعل كلمات عبدالإله بن كيران، امين حزب العدالة والتمنية، بعد الربح الانتخابي تلخص كثيرا مما يجب التفكير فيه، حول مسار السياسة المفترض، تحدث بن كيران ملخصا المشهد قائلا : إن حزبه "أثبت بأن الجدية والصدق والصراحة مع المواطن والحرص على استقرار الوطن، وجعل مصالح البلد فوق كل مصلحة أخرى، والوفاء للمؤسسات وعلى رأسها المؤسسة الملكية، كلها عملة تعطي إيجابية، ولله الحمد، وهو ما بينته هذه الانتخابات".

كما أن هذه الاستحقاقات، يضيف ابن كيران، "أظهرت أن المناورات والمكر والخداع والادعاء والكذب حبلها قصير"، مشددا على أن هذه الاستحقاقات "ستكون لها عواقب إيجابية جدا على الوسط السياسي من أجل أن يرى فيها كل حزب نفسه في المرآة، ويحاول أن يصحح مساره، وأن يخرج من منطق أن الشعب المغربي ما زال يثق في المناورات، أو تنفع معه بضعة دراهم، أو يمكن أن يضغط عليه بطريقة، أصبحت كلها اليوم وراء ظهرنا،هذا اليوم انتصرت فيه الديمقراطية، وظهرت فيه الأمور على حقيقتها".

بتدقيق في الرسالة السياسية التي نتطلع لها، بأمل أن تكون درسا سياسيا لحركة "حماس"، التي كان حزب العدالة "شريكا إخوانيا لها" الى ما قبل خمس سنوات،

لكنه قرر في لحظة مصيرية إعادة الرؤية وتقديم مراجعة فكرية سياسية وتنظيمية شاملة، استندت الى العناصر الذي تحدث عنها ابن كيران وهي:

*الصدق والصراحة مع المواطن..أي لا تتحدث بما لا تفعل..ونظن أن هذه رسالة افتقدتها حماس كثيرا في السياسة ..الأمثلة بلا حصر..

*الحرص على استقرار الوطن وجعل مصلحة البلد فوق أي مصلحة أخرى، وهو ما لم يظهر اطلاقا في سلوك حماس ومنهجها الفكري، وعل تجربة "خطف غزة" في يونيو 2007، مهما قالوا فيها وعنها أكدت أن "مصلحة الفصيل فوق مصلحة الوطن"..والوضع القائم في قطاع غزة وسلوك حماس السياسي مع الداخل الوطني والمحيط نموذجا لخلاف رسالة الحزب الشقيق لها سابقا..

*الوفاء للمؤسسات وعلى رأسها المؤسسة الملكية"..وللحق فإن سلوك حماس منذ "انطلاقتها اواخر 1987 وحتى تاريخه" لا تثبت اطلاقا حرصها على "المؤسسة الوطنية الفلسطينية وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها التمثيلية"..

فهل تقف حماس وهي على أعتاب مؤتمر لها، لتقدم "الجديد الوطني" لفلسطين ابتداءا من المسمى الذي يطمس الهوية الوطنية لصالح الهوية الإخوانية شعارا وراية الى وثيقة برنامجية تراعي تلك الأسس السياسية على قاعدة "إعلاء مصالح الوطن والبلد وليس مصلحة الجماعة والتنظيم"..

الفرصة مواتية جدا وواقع المشهد السياسي الفلسطيني يتطلب ذلك، إن "أريد حماية المشروع الوطني حقا"..حماس أمام مفترق طرق فالى أين تسير..السؤال المنتظر وعليه سيكون رد الشعب حكما عليها أو لها!

ملاحظة: كما اليوم غادرنا "فتى الثورة المتألق فكرا وروحا وسياسة" ماجد ابو شرار "ابو سلام"، اغتالته يد صهيونيةعام 1981 في روما، لتوقف مبكرا بروز قائد ثوري من طراز خاص..ماجد لا تندهش أن من رفض فوزك بعضوية اللجنة المركزية لفتح عام 1980 بات صاحب الحل في بقايا البقايا.. لروحك السلام ابا سلام في ذكرى الرحيل!

تنويه خاص: الرئيس محمود عباس أعلن أن حرية الرأي والتعبير مكفولة شريطة عدم الاساءة..طيب يا سيادة الرئيس وهل شتائمك ضد أشخاص ليسوا من

فصيلك تعتبر حرية رأي ام غيرها..وهل الاختلاف معك يمثل "عمالة وخيانة" يستحق القمع من جهازك الأمني..ممكن تفصل للشعب مفهوم حرية التعبير اللي انت بدك اياها عشان نصدق أنك معها فعلا مش لغوا!

"اين "اللجنة التنفيذية" لمنظمة التحرير..وهل تم "خلع شرعيتها"!

كتب حسن عصفور/ من باب التذكير، تعتبر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بمثابة الحكومة العامة للشعب الفلسطيني، في كل أماكن تواجده، نظريا هي صاحبة "القرار الأعلى" في التكوين الهرمي، واعتبارا أن الرئيس محمود عباس وفرقته الماسية، لا تنام ودائمة الحضور للدفاع عن"الشرعية" في مواجهة "المؤامرات"ـ والتصدي "الباسل" لأصحاب "الأجندات التاريخية"، ودحر كل "متطاول عليها"، نسأل: هل منظمة التحرير الفلسطينية لا تزال هي "الشرعية الفلسطينية" من وجهة نظر الرئيس عباس وفرقته الخاصة؟!..

الجواب بات ضرورة وطنية، من أجل معرفة المسار السياسي المستقبلي، خاصة وأن "قيادة فتح" تحدثت عن عقد "مجلس وطني" بعد مؤتمرها السابع، الذي نتمنى له "الخير" ولفتح أيضا، لو عقد وفقا لتاريخ الحركة وتراثها، وليس خارجهما..

يمكن وضع "مبررات بلا حدود" من قبل "فرقة الرئيس الخاصة" لعدم عقد المجلس المركزي لمنظمة التحرير، بعد أخر دورة إنعقاد له منذ ما يقارب العامين، تلك الدورة التي وضعت "اسسا واضحة وصريحة" لتحديد العلاقة مع دولة الإحتلال، بما فيها إعادة النظر في الاتفاقات، والأهم قررت وقف التنسيق الأمني فورا مع سلطة جيش الاحتلال، لأنه بات يمثل "خطرا أمنيا" على الوجود الكياني.

وبالطبع أي طفل فلسطيني ذهب الى "الحضانة" يعلم أن فرقة عباس ضربت عرض الحائط بكل تلك القرارات ومارست هواية تنفيذ "رغبة الرئيس" على حساب "رغبة الشرعية الوطنية"، باعتبارها باتت بقدرة حاكم فرد "المرجعية

العليا"..وأعلنت "التنسيق الأمني مقدس على قرار "كم واحد مأزوم في مجلس مركزي"!

من مفارقات الحالة العباسية التي نعيش، هو أن "الحاكم الفرد" يجد وقتا للقاء أي راغب بالحضور الى المقاطعة - مقره برام الله - عربا ويهودا وأجانب، وبعض أهل فلسطين، لكنه لا يجد وقتا ولو ساعة لعقد "حكومة الشعب العامة"، حتى ولو كانت من باب "الخدعة السينمائية" في معركته "الدنيكشوتية" ضد أصحاب "الأجندات الخارجية" دولا وأفرادا، ولذا يبدو أن فرقة الرئيس لم تقدم له ما وجب من نصيحة "الخدعة الضرورة"..

ولأن "معركة الشرعية" التي ابتدعها الرئيس عباس وفرقته، ليست من باب الحق الوطني، لكنها من باب "الباطل الوطني" سقط سريعا بكشف حقيقة "الشرعية" التي يراها، "شرعية الفرد" بديلا لـ"شرعية الشعب"..

ربما بات الرئيس وفرقته، تحت هوس "التجنح العام" في أي مؤسسة فلسطينية، وعليه قرر أن يتغافل عن دعوة مؤسسات "الشرعية الوطنية" للعمل، وتحدي الرؤية والمسار لمواجهة "المعركة الكبرى" مع دولة الكيان، حتى في أقل مظاهر الانعقاد، لمتابعة ما تم إقراره من قرارات سابقة، وليس لرسم سياسة قادمة، لأنها لم تعد هناك قدرة على ذلك مع تحويل الرئيس وفرقته "الأجندة الوطنية" الى "أجندة الفرد وبعض الفصيل"..

كيف يمكن تصديق أي حديث عن "الشرعية الوطنية"، وهي باتت غائبة كليا عن أي فعل رسمي ووطني، حتى الشكلي منه، وهو الانعقاد الذي يرسل رسالة أنها موجودة، وكأن القادم المنتظر هو البحث عن صيغ "شرعية بديلة" ينتجها مؤتمر "فتح" القادم وفق رؤية "الرئيس الفرد"، مع ما تعلنه قيادات فتحاوية أن "المجلس الوطني" سيعقد وفقا ما يراه الرئيس..

هل يمكن لأحد، ان يرى "عارا سياسيا" كهذا الذي يحدث اليوم، من إستغلال "الشرعية الوطنية" لتدميرها واستبدالها بـ"شرعية الفرد الواهم" لتمرير أخر مؤامرة تواجه القضية الفلسطينية، مؤامرة التهويد التي بدأت فرقة الرئيس عباس تصبح جزءا منها، تفاوضيا وسياسيا، وبيان الهباش أقرب الشخصيات الى قلب الرئيس وعقله وغيره، مع قيادات "توراتية قبل ايام" تمثل "إنعطافة خطيرة"، ما

كان يجدر بالحركة العملاقة فتح، "أم الجماهير - أول الرصاص - أول الحجارة" ان تسمح بمرور تلك المؤامرة بتلك "السلاسة"، في حين انها قامت ولم تقعد حتى تاريخه عداءا وكراهية لمصر حكما وحاكما، وصل الأمر بأن يتم "شتم رئيسها" من رئيس فتح دون ارتباك..

الشرعية الوطنية، ليست ختما، ولا منصبا، هي فعل وممارسة وحماية، وكل من يتجاهل ذلك يصبح مغتصب لها، مهما إدعى كذبا وخداعا، وليت بعض قيادات فتح التي عاشت تاريخ مسار الثورة تتساءل الآن، من هم "شركاء فتح" في المرحلة الراهنة، فصائل فلسطينية ودولا عربية..ليتهم يحددون حقا!

عندما يصبح محور قطر تركيا الرامي لإقامة "دولة غزة" وفق المخطط الاسرائيلي هو محور الرئيس عباس، هنا وجب اشغال الضوء الأحمر..هل بدأت "المؤامرة" لتنفيذ "تقاسم الشرعية" بعد تقاسم "بقايا الوطن"..سؤال برسم التفكير الجاد دون جواب من فوق اللسان!

"الشرعية الوطنية" في خطر نحو تدمير وحدانية التمثيل ، استكمالا لتدمير وحدانية أرض دولة فلسطين..المؤامرة تتسارع والرد عليها أبطئ كثيرا..

الحراك .. التحرك الفعلي بات واجبا وحقا وطنيا، ولتسقط كل مسميات يختبئ تحتها مشروع تآمري باسماء عدة!

ملاحظة: هل من جواب على صمت قيادة فتح الرسمية على مبادرة د.رمضان شلح سلبا أم إيجابا..اهو موقف إستعلائي أم استرضائي لجهات غير معلومة لأهلنا وشعبنا..الصمت إدانة!

تنويه خاص: الحقد سيد القرار لفصل النائب جهاد طمليه من فتح..كيف يجرؤ على إسقاط "المدلل" في انتخاباب هيئة رياضية..جهاد غلطة "المخلص" بطرد..صحيح هل هناك في نظام فتح بند يتيح فصل عضو مجلس ثوري بجرة قلم أو بالأدق بجرة "فاكس".."غلابة فعلا.."!

تصريحات فتحاوية حول المجلس الوطني تفتقد الحساسية السياسية!

كتب حسن عصفور/ منذ أن بدأت الساحة الفلسطينية تعج بالحديث عن "المؤتمر السابع" لحركة فتح، وبعض قيادات الحركة، وآخرين يقولون ان المجلس الوطني الفلسطيني سيتم عقده مباشرة بعد انتهاء مؤتمر فتح السابع..

من حق قيادات فتح وناطقيها وكل من يرى نفسه مخولاً الحديث عنها، قول ما يشاء عن مؤتمر لحركة تحتل مكانة هامة في النضال الفلسطيني، رغم ما اعتراها من "وهن" سياسي في السنوات الأخيرة، خاصة بعد "الخسارة المؤلمة جدا" في الانتخابات المفروضة أمريكيا، تجاوب معها رئيس الحركة عام 2006، تلك الانتخابات التي فتحت الباب واسعا لتقدم حركة حماس بنصر انتخابي لم يكن بحلمها، به استطاعت السيطرة على ما يقارب ثلثي المجلس التشريعي..وما نتج عنه لاحقا من انقسام وانقلاب وخطف غزة من دائرة السيطرة الفتحاوية..

وترى قيادة فتح، ان عقد المؤتمر السابع قد يكون "مخرجاً" للحركة من "أزمة مسكونة" منذ سنوات، فيما يرى البعض أن المسألة لا تقتصر على عقد مؤتمر في ظل واقع الحركة التنظيمي والسياسي، خاصة ما ترتب على الانقسام وسيطرة حماس الكلية على مقاليد السلطة في قطاع غزة، وعجز فتح عن فرض قدرتها السياسية على "الشأن في داخل الضفة"..

ولكن لفتح ما ترى، أن تعقد مؤتمرها وقتما تريد، ولكن ما لا يجب الإستخافاف به هو الحديث عن "الشأن الفلسطيني العام"، وكأنه "شأن فتحاوي خاص"، دون تدقيق في التصريحات التي تمس كل مقومات العمل الوطني ومرتكزاته السياسية والتنظيمية..

عقد المجلس الوطني الفلسطيني بعد انقطاع طويل، وعملياً منذ عام 1996 في مدينة غزة، دون اعتبار جلسة طارئة لانتخاب عدد من أعضاء التنفيذية نهاية شهر أغسطس عام 2009 في رام الله، يمثل ضرورة وطنية فلسطينية، ليس فقط كمستحق تنظيمي، بل لأن منظمة التحرير الفلسطينية باتت بحاجة الى اعادة بحث جاد وحقيقي برنامجا وأداة وقيادة سياسية، واعادة لتثبيت مكانتها المتآكلة

لصالح مؤسسة الرئاسة الفلسطينية، بل ولصالح مؤسسات "بقايا السلطة" في الضفة دون قطاع غزة..

تلك الأهمية باتت ضرورة سياسية لا بد منها، خاصة وأن رئيس اللجنة التنفيذية صادر عملياً قرار اللجنة التنفيذية ودورها لصالح فريقه الخاص، مما الحق بالممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني اذى سياسي غير مسبوق، بحيث لم تعد لأي من قرارات تنفيذية المنظمة قيمة وتقديرا، خاصة وأنه وفريقه لا يلتزمون بأي منها..

وعل الفلسطيني، يتذكر ان اللجنة التنفيذية وقبلها المجلس المركزي ومنذ ما يزيد على العام ونصف العام، قررا ضرورة تحديد العلاقة مع دولة الكيان، ووقف التنسيق الأمني والعمل على اعلان دولة فلسطين بديلاً عن مؤسسة السلطة المتهالكة، والفاقدة لأي من عناصر السلطة سوى ما له صلة بدفع رواتب وتنفيذ خدمات محدودة في الضفة وتجاهل للعلاقة مع القطاع، وراسخة في تعاونها الأمني الشامل مع سلطة الاحتلال ومؤسساته الأمنية..

تجاهل مؤسسات منظمة التحرير، ليس فقط مدعاة لعقد المجلس الوطني، ولكن الأهم هو كيف يمكن له اعادة ترتيب "البيت الفلسطيني" وإنها الأخطر سياسيا على القضية الوطنية، الانقسام وما يترتب عليه من آثار تخدم موضوعيا تنفيذ المشروع التهويدي على "بقايا البقايا في الضفة"، وقطع الطريق على الوجه الآخر للمشروع الاحتلالي بالدفع نحو فرض "حالة كيانية مستقلة خاصة" في قطاع غزة تحت سلطة حماس..

قيادات فتح، وهي تتحدث عن عقد المجلس الوطني الفسطيني، تتجاهل كلياً مؤسسات منظمة التحرير صاحبة الحق الوحيد للقرار، وقبل ذلك الحق التنظيمي، تتجاهل ما هو أخطر، ان عقد المجلس الوطني يجب أن يكون "حلاً لأزمة شاملة في البنيان السياسي"، وليس تعميقا لأزمة قد تطيح بكل مكتسبات الشعب الفلسطيني منذ تأسيس المنظمة 1964، ولاحقاً انطلاقة الثورة الفلسطينية النعاصرة عام 1965 بقيادة فتح، ولاحقاً باتت منظمة التحرير بفعل انتصارات الحركة الثورية الجديدة، ممثلا شرعياً وحيداً للشعب احتلت مكانة مرموقة داخل

الامم المتحدة كعضو مراقب عام 1974 بعد الخطاب التاريخي للزعيم المؤسس ياسر عرفات..

من يراقب المشهد الفلسطيني لن يرى فقط انقساما واختلافا حقيقيا بين فتح وحماس وحدهما، ولكن سيرى الغالبية تختلف مع الطرفين، ففتح تفترق يوما بعد آخر عن غالبية فصائل منظمة التحرير، ولم تجد "حليفاً" ولو شكلاً سياسياً غير العشائر، يشاركها تحالف انتخابات بلدية تم الغائها سريعاً، ما كشف عمق الأزمة والتخبط داخل الحركة، فيما حركة حماس تتعالى بطريقة لا سابق لها في المشهد الوطني، على مختلف القوى والفصائل بما فيها تلك التي ارتبطت معها بعلاقات تحت مسمى "فصائل المقاومة"، خاصة الجهاد الاسلامي..وتتصرف وكأنها "سي السيد السياسي"!

عقد المجلس الوطني يجب أن يسبقه التحضيرات الواسعة جدا، والمشاروات الكثيفة كي يكون "جسراً لعبور" اسوأ مراحل المشهد الفلسطيني، ان يكون المجلس الوطني رافعة للمنظمة والقضية الوطنية، وأداة اعلان دولة فلسطين بديلاً للمرحلة الانتقالية..

وبلا شك أي مجلس وطني في ظل الانقسام،او الارتباك السياسي لن ينتج سوى عهداً كارثياً للقضية الفلسطينية، ولذا كي لا يستمر الاستخفاف وجب وقف أي تصريحات فتحاوية بخصوص المجلس الوطني، والبحث عن صيغة لتشكيل "لجنة تحضيرية وطنية شاملة" وبعضوية من هم خارج التمثيل الرسمي بعيدا عن خلاف فتح مع حماس.

لجنة تنبثق مما تم الاتفاق عليه مسبقاً وعرف باسم "الاطار المؤقت" او "لجنة تفعيل منظمة التحرير"، لسنا أمام رفاهية المسمى، ولكن الأصل هو المهام والضرورة..

دون ذلك، أي حديث عن المجلس الوطني ليس سوى خدمة انقسامية تؤدي موضوعيا لخدمة مشروع الكيان التهويدي، وهو ما لم يمكن لحركة فتح رائدة الثورة و"أم الولد"، كما يقال، ان تذهب بعيدً في مشروع تدميري لكل مكتسبات شعب كانت هي رأس الرمح في ثورته المعاصرة..

وبالتأكيد الثقة الكاملة في رئيس المجلس الوطني الأخ أبو الأديب الزعنون، حارس الشرعية في عدم قبوله أن يحيل المجلس الوطني لأداة انقسامية جديدة..

بلا تعصب أو تعالي، مصلحة فلسطين فوق الجميع فصائلاً وافراداً كل بصفته..

مجدداً نعود لشعارنا : المؤامرة لن تمر بثوبها الجديد!

ملاحظة: وزير خارجية فرنسا انتفض غاضبا من الفيتو الروسي على قرار بخصوص سوريا..خرج يزبد ويرعد بضرورة الغاء الفيتو..الوزير الممثل تجاهل أن لفلسطين عشرات بل مئات القرارات التي واجهت فيتو امريكي واحيانا مع فرنسي ولم نر هذا "الزبد"..صحيح نسينا فرنسا أهم حليف للرئيس عباس الآن!

تنويه خاص: الأسئلة بدأت تناثر حول قضية إقالة أو استقالة رئيس القضاء الفلسطيني..هيك قرار هام ومصيري لم يصدر به بيان توضيحي..شو هالمهزلة اللي وصلت لها الحالة..مع أنني شخصيا مع اقالة صرصور لأسباب عدة!

حرب عدوانية للخلاص من ياسر عرفات أم "إنتفاضة" له!

كتب حسن عصفور/ كما هذه الأيام في عام 2000 بدأت قوى "الشر السياسي" بتنفيذ مخططها العملي للخلاص من الزعيم الخالد ياسر عرفات كجزء من ردم مرحلة سياسية رأت فيها الحركة الصيهونية بشقيها في دولة الكيان والولايات المتحدة مساسا بـ"المشروع التهويدي" في أرض فلسطين التاريخية، خاصة ما يتعلق بالضفة والقدس، وبأنها "جوهر القضية الصراعية" باعتبارها أرض "مملكة يهودا والسامرا"..

بعد انتهاء قمة كمب ديفيد عام 2000، أعلن رئيس وزراء الكيان في حينه، يهود براك، وبحضور الرئيس الأمريكي ووفده "اليهودي الديانة في أكثريته"، ان ياسر عرفات لم يعد "شريكا في السلام"، عبارة تقفز عنها كل الكتابات التي تتناول مسار الأحداث بعد أنتهاء قمة كمب ديفيد، والتي كانت هي، الرصاصة الأولى

في الحرب العسكرية الشاملة على مؤسسات السلطة الوطنية كافة، في الضفة والقطاع، وحرب خاصة على الرئيس المؤسس الخالد أبو عمار..

عملت دولة الكيان، بكل مؤسساتها الإعلامية الاستخبارية، بالتعاون مع الإعلام الأمريكي، وترويج بعض "الأدوات المحلية"، ان ياسر عرفات اختار طريق "العمل العسكري" في شهر أكتوبر 2000 وعمل على تفجير المشهد نحو "إنتفاضة الأقصى"..

وقد يحلو للكثيرين ترديد تلك المسألة، وكأنها "عمل كفاحي مشروع"، يسجل في رصيد الخالد ردا على المشروع الإحتلالي، خاصة وأن "الإسم المتداول انتفاضة الأقصى" يطرب السمع ويثير الفعل الكفاحي دفاعا عن مقدس الأقداس الفلسطينية دينيا، بستميتها "إنتفاضة الأقصى"..

وكي لا تستمر "الرواية الصهيونية" للحدث الذي لا زال حيا في الذاكرة، فإن الذي بدأ في العدوان العسكري والسياسي الشامل كانت حكومة دولة الكيان بغطاء أمريكي، إنهاءا لمرحلة "عرفات السياسية"، واستعدادا لمرحلة فلسطينية جديدة تتوافق وتمرير المشروع المرتقب..وهو ما حدث عمليا وتعيشه فلسطين حاليا بتفاصيله المتعددة!

بعد "أطلاق شرارة الحرب" في يوليو 2000 في كمب ديفيد من قبل براك، بأن "عرفات لم يعد شريكا"، أقدمت حكومة الاحتلال بالدفع بشارون للقيام بزيارة استفزازية للمسجد الأقصى في يوم 28 سبتمبر 2000 وكانت حكومة براك تعلم يقينا أنها لن تمر مرورا عابرا، وحدثت مواجهة شعبية رفضا لزيارة مجرم الحرب شارون، المهندس التنفيذي للخلاص من الخالد، ولهذه عناوين لنا معها وقفة خاصة بدأت عام 1995..

استشهد ما يقارب 15 فلسطيني في القدس ومحيط المسجد الأقصى يوم زيارة شارون، وبدأت قوات الاحتلال التنفيذ العملي لـ"حرب الخلاص من عرفات"، وخلال اسبوع استشهد ما يزيد على الثمانين فلسطينيا، دون ان يجرح اسرائيلي واحد، لا مدني ولا عسكري، الى أن كات حادثة "قذف اسرائيليين تسللا عمدا الى داخل جنازة لشهداء" فتم القبض عليهما وقذفهم من فوق مبنى مركز شرطة بالبيرة..

وهنا انتقلت الحرب الى مرحلة جديدة تحت ستار اعدام اسرائيليين، وقامت الدنيا ولم تقعد بعد نشر الفيديو، تناسوا جميعا شهداء شعب فلسطين واهتموا باثنين تم الزج بهم عمدا لافتعال "ذريعة كاذبة" لتبرير الحرب العدوانية، وشارك البعض الفلسطيني مما لا زالوا في سدة القرار في التصيد السياسي للحرب على الخالد، وبدأت "فرقة خاصة" تفتح خطوط الإتصال مع واشنطن تحت ذريعة "البحث عن حل"..وتجاوبت الادارة الأمريكية مع تلك "الفرقة التي كان تستعد لما بعد عرفات" بتقديم مسلسل من "المشاريع" من خطة ميتشيل الى تنيت الى خارطة الطريق الى خطاب بوش ثم مخطط فرض رئيس الوزراء باسم محدد رغما عن أنف الخالد..

وبعدها دخلت حركة العمليات العسكرية الفلسطينية باعلان "شهداء الأقصى" انخراطها في المعركة دفاعا عن المشروع الوطني، التي كات فعليا مواجهة للعدوان الإسرائيلي - الأمريكي على السلطة الوطنية مؤسسات وزعيما، لكن "الإغراء اللغوي" قاد الى الوقوع في "شرك المصطلح الخادع والذي مرره الاعلام العبري للداخل الفلسطيني ليسمها بـ"إنتفاضى الأقصى"..

الغالبية الفلسطينية انساقت وراء هذا المسمى "الكفاحي الثوري"، ودولة الكيان عملت بكل ما لها من "جبروت اعلامي ومخابراتي" على ترسيخه لتظهر وكأن ياسر عرفات هو من قرر تفجير الأوضاع، ما أجبرها على الرد لوقف "الإنتفاضة"..

ومع أن رئيس جهاز الشاباك الاسرائيلي في حينه عامي أيلون فضح، عشية انتهاء خدمته، في أواخر عام 2000 الحقيقة، بان براك وبالتنسيق مع شارون بدأوا ترتيبات "الحرب على السلطة والخلاص من عرفات في شهر فبراير (شباط) 2000، الا أن "الخدعة اللغوية " انتصرت على "الحقيقة السياسية" في حينه ولا تزال..

واليوم، ومع اعادة الحديث عن "إنتفاضة الأقصى" تلك، هل من اعادة تقييم حقيقي للحدث اهدافا ومسارا، وان الذي كان حربا عدوانية هدفت لإنهاء "المرحلة العرفاتية" التي كانت "العقبة الكبرى أمام المشروع التهويدي في الضفة

والقدس"، والذي بات اليوم "واقعا يمر تحت أعين "بقايا السلطة الوطنية مؤسسات ورئيسا"..

تلك مسألة جوهرية في الصراع مع دولة الكيان، فلا نجعل لـ"الخدعة اللغوية وموسيقاها" تنتصر على "الحقيقة السياسية"، دون تجاهل للبطولة الوطنية في مواجهة الحرب العدوانية..

كي نعلم أن الخلاص من العرفاتية لم يأت سوى كجزء من مؤامرة بدأت خطوطها في مزرعة شارون بالنقب عام 1995 يوم أن التقى "مسؤول فلسطيني"، دون ترتيب مع ياسر عرفات، وتحت الحاح تم اخباره الخالد بخبر اللقاء ..

تلك مسألة تستحق وقفة أوسع كثيرا لأنها كانت هي مفتاح الخلاص من "مرحلة اعلان المبادي الأساس"، قبل اغتيال رابين وقبل اغتيال ياسر عرفات..

التاريخ حي والذاكرة الوطنية حية...!

ملاحظة: ليس مهما ان تمنح نفسك "القابا" كما تشاء لكن الأهم أن يمنحك الشعب ما تستحق حقا..من يخاف الشعب لا يمكنه أن يكون منه أو له..راقبوا سلوك المدعيين أنهم ممثلين له..الرعب كاشف للعورات !

تنويه خاص: هل هناك فصيل مهما صغر حجمه كان مؤيدا لفعلة الرئيس عباس الأخيرة..اليس ذلك مؤشرا ما أن "الكراهية السياسية" بدأت تسود..بعيدا عن فرقة "اللغو والحشو"..راقبوا الكلام لتعرفوا وين ماشية الأمور!

"حرب غزة الأخيرة".. سذاجة اللغة وخطورة السياسة!

كتب حسن عصفور/ علنا نقرأ، ان اسوأ ما حدث في مقابلة "ليبرمان" وزير حرب دولة الكيان، ليس ما ذكره من تصريحات كثيرها غبية عنصرية، وقليلها يحمل "رسائل سياسية"، هو أنها جاءت عبر صحيفة مقدسية عريقة، تفاعل غالبية أهل فلسطين رفضا مع ذلك النوع من المقابلات، في وسائل اعلام

فلسطينية، لشخصيات تحمل كل صفات الكراهية النادرة لشعب فلسطين، وأرضه وقضيته..

الصحيفة، لم تهتم كثيرا لـ"غضب الناس" ما دامت حققت كثيرا مما تريد، وربما ترى فيما حدث "زوبعة تنتهي بحدث جديد"، ولا نعلم هل مثل تلك المسائل حقا يكون مخزون "الذاكرة الإنسانية - السياسية الفلسطينية لها ضعيفا"..لنترك الزمن يقول ما لها وعليها..

ولأن غالبية ما تفوه به ليبرمان، هو تكرار لما يقوله منذ قدومه مهاجرا من روسيا، اتجه مباشرة ليعمل في "حراسة الملاهي الليلة"، ومنها انطلق الى عالم السياسية بقطار العداءالشامل لفلسطين الشعب والتاريخ كمدير لمكتب رأس الطغمة الفاشية نتنياهو عام 1996، وتقدم سريعا ضمن المشهد الاسرائيلي بعد ان أصبح الارهاب والتطرف والعنصرية هي سيد الحال السياسي لدولة الكيان، وتحول الى "تميمة الكراهية"..

ليبرمان كرر كثيرا مما قال، فيما يخص تبادل "بلدات فلسطينية" من فلسطين التاريخية مقابل ضم "مستوطنات كبرى" في الضفة الغربية على طريق "إحياء المشروع التوراتي"، لكن ليبرمان أراد ارسال رسائل سياسية خاصة الى حركة حماس، أنها أمام خيار" التعاون الإقليمي والتعاون الاقتصادي مقابل امتيازات في المطار والميناء وفك الحصار" أو الحرب قادمة، وأكملها ستكون الحرب الأخيرة..

حماس ردت ببيان حمل "عقلانية" من يعلم حدود الرسالة، أن فك الحصار والميناء والمطار هي حقوق وليس منة، وأنها سترد في حال عدوان..رسالة تكشف أن البعض أدرك مضمون الرسالة، بأن "ازال الغث الكلامي"، وذهب الى "الزبدة" التي قالها، فقالت موافقتها على العرض ولكن بصيغة أنها حقوق، ولم تكمل أنها جزء من اتفاق أوسلو ومستحقاته السياسية، التي دمرتها دولة الكيان..

رسالة ليبرمان عن الحرب الأخيرة، هي تعبير مكثف عن عقلية قادة الاحتلال، فكيف يمكن اعتبار الحرب على غزة ستكون الأخيرة، حتى لو كان الهدف هو احتلال قطاع غزة احتلالا مباشرا، فذلك لن يضع حدا لا لحرب ولا مواجهة،

لكنها لغة يراد بها ولها "تأسيس حالة سياسية جديدة" تقوم على خلق "تهدئة مبتكرة" تحت شعار منع "الحرب الأخيرة"..

نعم دولة الكيان لن تقدم على حرب عدوانية على قطاع غزة، حرصا على استمرار الحال السياسي القائم، ما تعتقد أنه يسير بخطى ثابتة لقيام "كينونة غزة المستقلة" الى حين، وهو "حلم اسرائيلي منذ زمن بعيد"، لذا الحرب أي حرب لو كانت قادمة ستضيف مدماكا جديدا في "كينونة غزة المستقلة"، ولذا كان العسل واضحا، ميناء، مطار وفك حصار مع فتح باب للتعاون بين "كينونة غزة والكيان"..

ولكن القيادي الحمساوي التائه سياسيا منذ زمن بعيد، وزاد تيهه بعد قرار أمريكي بوضع اسمه على قوائم "الإرهاب" فتحي حماد قرر أن يخرج على مضمون بيان حماس ليتصدر مشهد الرد الناري، فكان قوله هي ستكون الحرب الأخيرة لاسرائيل، حيث سيتم تدميرها..

وفقط من أجل التدقيق لحماد، لو حقا تمتلك القدرة على تدمير هذا الكيان وتصمت عليه فأنت عندها تكون متآمرا على القضية الوطنية، فجرائم الكيان لا تنتهي قتلا وتدنيسا ومصادرة وحصارا، وإغتصاب وطن وتشريد شعب ولك كل ما لك "قوة تدمر ما وجب" ولا تفعلها، فتلك هي "أم الجرائم"...

أما اذا كان هدفك "بيع حكي" فالأفضل اختيار كلماتك بما يليق، احتراما لشعب يستحق منك ذلك..

"الحرب الأخيرة" مباراة ساذجة باللغة، لكنها خطيرة بالسياسة كونها تبدأ في التحضير لتنفيذ مشروع "كينونة غزة المستقلة"، على طريق تنفيذ المخطط التصفوي العام لـ"بقايا القضية الوطنية"..وهذا ما تجاهلته قوى الشعب المفترض أنها "ممثل حي" لشعب فلسطين..

المؤامرة تتضح يوما بعد آخر، وسرعتها تفوق كثيرا سرعة من يحملون لواء "التصدي"..وهنا وجب التبيه والتنويه!

ملاحظة: بعض "أنصار الرئيس عباس" بدأوا يحلمون أن تقدم قطر وتركيا على "إنقاذ الرئيس بإجبار حماس على المصالحة" لمواجهة "المؤامرة ضد الرئيس"..

لما تقرأ هيك كلام منشور شو ممكن تحكي غير "أحلام يقظة" تكشف هوان ما بعده هوان!

تنويه خاص: مصر تصر على اعادة الاعتبار لروحها القومية بعيدا عن الابتزاز و"شراء" الكرامة..التحرك نحو سوريا نموذجا..مصر عامود خيمتنا لمن تاه الطريق جهلا أم تآمرا!

خطأ "القدس".. و"خطيئة" الهباش!

كتب حسن عصفور/ أسجل أنني اعترضت على أن تحاور صحيفة "القدس" العريقة وزير جيش الاحتلال ليبرمان، وهي ما لها من حضور وتاريخ اعلامي مميز، سبقت غيرها، وصنعت إسماً في عالم الصحافة العربية، وليست الفلسطينية فقط..

الاعتراض، كي لا يقال حرية رأي ومعرفة الآخر، بل هو اعتراض على شخصيات لا تستحق أن تكون حاضرة بشكل مباشر عبر إعلام وطني فلسطيني، خاصا كان أم مملوكا للدولة (السلطة)، أو حزبيا أو اي من مسمياته، وهو فرق كبير نفسي وسياسي أن تنشر له نقلا عن وسائل اعلام أخرى، لما ارتكبوه من "جرائم حرب سياسية وعسكرية"، ولذا ليس مبدأ حوار شخصيات من دولة الكيان هو "الممنوع"، فتلك "سذاجة سياسية" عندها..

وبالطبع، سيقول لك من يقول، ولما يذهب الساسة الفلسطينيين الى وسائل اعلام عبرية ليتحدثوا خلالها، بل وبعضهم يتوسل لها، وله "خط مفتوح معها" يسرب لها ما يمثل "دفع ثمن مسبق" لضمان نشر ما له كلاما، وهذا أيضا يختلف عن إدخال قادة الارهاب مباشرة من خلال اعلام فلسطيني..

الصحيفة المقدسية العريقة، التي رفعت عاليا في وقت "الشدة" وقبل تشكيل السلطة الوطنية، قضية الشعب وكفاحه في مواجهة اعلام عبري خادع، إجتهدت "اعلاميا"، لم توفق حسب غالبية أهل الوطن، فيما إجتهدت، وذهب البعض

مطالبتها بالاعتذار، وهي وحدها ودون أي ارهاب من يقرر ما تقول، توضيحا أو اعتذارا..

إجتهاد اعلامي خاطئ، أثار ضجة طالت كل ما يمكن له التعليق، ومن لم يقل قام بالنشر كل ما هو "عليها" قولا وغضبا، وشاركت نقابة الصحفيين في تلك الحملة ومعها "تكتل اعلامي" لحماس ايضا، ولهم أن يقولوا ما يرون، ولكن..

وها نفتح (القوس الكبير)، أين كانت غالبية هذه الأصوات فردية أو سياسية فصائل وتكتلات عن ما صدر من بيان تم توقيعه في مستوطنة مقامة فوق أرض الضفة الغربية، تحدث عن تغيير مجري "الصراع" بين الشعب الفلسطيني والحركة الصهونية من صراع تحرري وطني الى صراع ديني، ما يمنح الرواية التوراتية أن تشق طريقها لتصبح هي "رواية الصراع"..

نعم، غالبية من اثارهم "خطأ الصحيفة المقدسية"، لم يتحدثوا بكلمة واحدة، عن واحدة من أكبر الجرائم السياسية وخطاياها، والتي لم يسبق لفلسطيني مهما ارتمى في حضن الكيان وحركته الصهيونية، ان فعله..

مستشار الرئيس محمود عباس ورأس قضاءه الشرعي محمود الهباش، فعل ذلك وأصدر البيان - الاتفاقية التي ترسم "تعريفا جديدا" لهوية الصراع بين الشعب الفلسطيني والحركة الصهيونية ودولة الكيان، اتفاق لم يقتصر على مضمون انحرافي هو "الجريمة السياسية الكبرى"، التي لا يجب لها أن تمر كما مرت هدوءا وسلاسة، وكأنه "إجتهاد فكري سياسي"..

صمت القوى والمؤسسات عن "أم الجرائم السياسية"، و"ثورتها" على "خطأ اعلامي" بالنهاية لن يكون له "اثر سياسي" على مسار الصراع، يمثل تجسيدا لقمة "الحول السياسي"، الذي بات سائدا في مواقف غالبية قوى الشعب ومؤسساته العاملة فوق أرض "بقايا الوطن" ومهجره..

وليت نقابة الصحفيين اثارها ذات الغضب، وهي تقرأ "بيان الجريمة الوطنية"، انتفضت بكل قوتها لمواجهة محاولة "عبرنة الصراع"، وتحويله الى صراع بين مسلم ويهودي وبينهما مسيحي، بل أنه وصف شهداء المقاومة الوطنية وعملهم خروجا عن تعاليم الدين السمحة..

اليس هذه "الإنحراف الوطني الكبير" يستحق من نقابة الصحفيين انتفاضة قلمية اعلامية وسياسية حماية للحقيقة التاريخية، أليس من واجبها الدفاع عن جوهر المقاومة، وهل الصمت يمكن اعتباره تأييدا "خجولا" لمحاولة حرف الصراع عن جوهرة، ام هو "خوف من بطش مزدوج" بدأ ينتشر في "بقايا الوطن"، حيث القمع والارهاب من "سلطات الأمن" القائمة فوقها، ضفة وقطاع وجيش احتلال.

عل البعض يدرك الآن، قيمة الصرخة التي أطلقها د.رمضان شلح وهو يطالب باعادة الصراع مع المحتل وحركته الصهيونية الى طابعه الوطني - القومي والتحرري، هو يصفع بصرخته فئة ضآلة تريد حرف مسار الصراع من طابعه الحقيقي الى تزوير توراتي كـ"هدية تقاعد سياسي"، و"رشوة صمت من يعلم كثيرا عن مواقف وممارسات وجرائم البعض" خلال سنوات، وعلهم يملكون ما يكشف "تآمر مشترك" للخلاص من الزعيم المؤسس ياسر عرفات بدأت في مزرعة عام 1995 وتواصلت في بناية اسمها الأشهر"بناية العار" عام 2002..

"الجريمة الكبرى" معلومة، لا يجب انحراف البعض عنها لإثارة "زوبعة" حول لقاء اعلامي مع مجرم حرب ينتهي مفعوله بعد أيام من حديثه..كفى "حول سياسي"..الأمر اسطع من تغطيته بـ"غربال الوهم والخديعة"..

ملاحظة وتنويه خاص: يوم أمس نشرت "الأناضول" التركية مقابلة للقيادي الفتحاوي صائب عريقات من أنقرة، قال فيها كثيرا مدحا غير معتاد لنظام أردوغان..حقه كون أردوغان احد رعاة "كينونة غزة المستقلة" التي باتت هدفا لهم، وضمن القول اعتبر الأسد مجرم حرب.."أمد" نشر المقابلة كغيره منسوبا للوكالة بعد ساعات من نشرها في مواقع غيره..لكن المفاجأة أن "فرقة الرقص العباسي" شنت هجوما على الناقل وليس القائل او الناشر..كشف كم "أمد" يستحق عداءهم، وله شرف..الفضيحة نفي القائل بعد ساعات أعاد تعبير المجرم الى داعش..دققوا فقط..أين الحقيقة!

رسالة "ديختر" الى حماس ..و"الغافلين"!

كتب حسن عصفور/ منذ أن دخلت تركيا أردوغان و"البلاد القطرية" - حلفاء الرئيس محمود عباس الجدد -، على خط فلسطين، بدأت حركة الانقسام تتنامي يوما بعد آخر، وانتقلت من مرحلة "انقسام سياسي" الى مرحلة "انفصال وطني"..

بداية الحكاية، عندما لعبت حكومة قطر في زمن ما قبل "تميم بن حمد"، حيث كان والده ووزيره "الأمين" حمد بن جاسم، وبمساندة تركية لتمرير المخطط الأمريكي لاجراء الانتخابات البرلمانية العامة في "بقايا الوطن" 2006، دون أن تكون حركة فتح قد "لملمت جراحها" السياسية والتنظيمية، وقبلها وضع السلطة الوطنية مؤسساتاً واقتصاداً، حيث خرجت فتح والسلطة الوطنية من حرب تدميرية شنتها قوات الاحتلال، بدعم أمريكي، استمرت ما يقارب الخمس سنوات، تم خلالها تصفية الزعيم المؤسس الخالد ياسر عرفات، وعززت دور البعض على حساب الروح الوطنية..

دور تركيا وقطر في رسم ملامح "الانقسام الأول" لم يقف عند حدود وضع حجر الأساس للإنقسام الوطني، بل إمتد لعقد صفقة خاصة، قام بها حمد بن جاسم عشية "الانقلاب الحمساوي" 2007، زيارة الى تل أبيب قبل اسبوعين من "خطف غزة" لطمأنة دولة الكيان على تطورات "الانقلاب العسكري" في غزة..وهو ذات دور المخابرات التركية في حينه..

المفارقة هنا، أن الرئيس محمود عباس وفريقه هم من تحدث عن هذا المخطط في أكثر من مناسبة، لأطراف فلسطينية داخل "غرف مغلقة"، بل وصل أن قيادات فتحاوية أعلنت ذلك في حينه، وإتهمت قطر بالاسم بأنها من رتب للإنقلاب وخطف غزة..- كلام زمان غير كلام الآن -!

وباعتبار "المصالح الخاصة" باتت تعلو "مصالح بقايا الوطن"، بات محور "الانفصال" هو محور الرئيس عباس وحركة فتح، ولذا فأي حديث عن "وحدة" و"إنهاء الانقسام" من هؤلاء ليس سوى تعمية لما هو أخطر لتمرير "الصفقة الكبرى لتدمير وحدة المشروع الوطني"..

ولأن السياسة ليست صراخ وشعارات كاذبة، تطلقها "فئة ضآلة" سترجم قريبا جدا بحجارة وطن قدسيته تعلو قامات أي كان، فما بدأ يبرز وسريعا، هو إعادة محور قطر تركيا مجددا لدورهما في ترسيم "الانفصال الوطني" من خلال مشاريع "إقتصادية تنموية" خاصة لقطاع غزة، أبرزها ما يعرف بـ"جزيرة غزة الإقتصادية" بما يتضمن بناء مطار غزة الدولي وميناء غزة البحري"..

حماس، وبحكم الأخونة الفكرية التي تنتمي لها، لا يوجد لها عائق "سياسي - أيدلولوجي" لبناء "كيان مستقل نسبيا في قطاع غزة"، شرط أن تحصل على كل ما يمنحه "الاستقلالية النسبية"، ولذا دعت علانية الى ضرورة بناء المطار والميناء خارج "صلاحيات السلطة الوطنية الرسمية"، التي تلهث لتحسين مستقبل بعض رموزها على حساب "تحسين صورة قضية وطنها"..

حماس تعلم جيدا، وبعيدا عن كل "آيات النفي والقسم"، أن الحديث عن "مطار وميناء في غزة"، دون وجود السلطة المركزية هو عمل انفصالي كامل الأركان، وهو ما تعلمه يقينا دولة الاحتلال، والتي تعمل على استغلال "جشع حماس السياسي" لتعزيز "رغبتها السلطوية الانفصالية"..

فبعد "رسالة ليبرمان" الى حماس حول "المطار والميناء وفك الحصار"، جاء دور آفي ديختر عضو الكنيست الاسرائيلي الحالي، ورئيس جهاز الشاباك الأسبق، ليضع الشروط واضحة من أجل بناء ميناء ومطار في غزة..

رسالة ديختر الى حماس، جاءت مع وصول الرئيس عباس الى العاصمة القطرية حيث قيادة حماس، وبعيد أن يتم لقاء "على مائدة الأمير الشاب" بينهما، أو لا يحدث فتلك لم تعد ذات قيمة إطلاقا، فالرسالة الاسرائيلية تعلن أنها ستتعامل مع "رغبات حماس" ضمن شروط محددة:

*اعتراف حماس و"سلطتها" - لاحظ التعبير - في قطاع غزة، الاعتراف بالاتفاقات الموقعة ومنها أوسلو..

*اعتراف حماس وسلطتها بدولة اسرائيل.

*اعلان حماس "قطاع غزة" كيانا منزوع السلاح..

*الموافقة على وضع نظام رقابي وتفتيش على الميناء والمطار لمنع تهريب الأسلحة..

*صياغة "اتفاق مرحلي وصولا الى اتفاق شامل"..بين "سلطة حماس ودولة اسرائيل"

هل هناك حاجة سياسية لترجمة هذه العناصر ومعرفة أنها ترسل الى "كيان مسقتل"، وأن رسالة ليبرمان قبل ايام، وكما أشير في هذه الزاوية تحديدا، هي رسالة سياسية وليست عسكرية، وها أن ديختر يعيد صياغتها كـ"مسودة اتفاق" قادم بين "حماس باعتبارها سلطة في قطاع غزة" و"دولة اسرائيل"..

السؤال ليس الى قيادة حماس، فهي صاحبة المصلحة وهي من يعمل لها برعاية تركية قطرية، بل الى حركة فتح، هل تدرك أن المؤامرة تأتي من حيث اختار الرئيس عباس "تحالفا سياسيا جديدا"، وهل تدرك قيادة فتح، قبل، أن المؤامرة لم تعد "تقديرا سياسيا" بل واقعا يتحرك بقطار أمريكي تقوده تركيا قطر ليصل الى "جزيرة غزة" رافعين راية "استقلال القطاع"..

فتح عليها الخيار هل تفشل "المؤامرة الكبرى الحقيقية"، أم تسير تحت "وهم مؤامرة صناعية"، تريد حرف المسار عن اصل المؤامرة الى وهمها..المسألة لم تعد سرا..لو رغبتم معرفتها، الصمت على ذلك ترضية لفرد يغرد خارج "النص الوطني المقدس"، هو أيضا مساهمة في تمرير "المؤامرة"..فتح تاريخا أكبر من أسماء وصلت الى حيث هي بفعل فاعل معلوم جدا!

ملاحظة: لو صحت التقارير عن قيام "الجماعة الإخوانية" باختراع منصب سياسي خاص لخالد مشعل نكون أمام رسالة قاطعة، أن حماس ستبقى الفرع الإخواني الصريح في منطقتنا..هي ايضا رسالة أن "دولة غزة قادمة"..سيادة الرئيس عباس لا تنسى تبارك لمشعل عند اللقاء!

تنويه خاص: الرئيس السوداني قرر ان يعيد منصب رئيس الوزراء..تخيلوا دولة كانت سنوات بدون هيك منصب، يعني أنه منصب بلا لزمة..ع فكرة فلسطين كانت هيك قبل أن تجبرنا أمريكا واسرائيل على اختراعه لتنصيب أسم غير محمود..هل نحتاج حقا هيك منصب بعد التجربة!

"رؤية حماس" السرية..ومبادرة شلح!

كتب حسن عصفور/ بعد وليمة الغداء" في منزل وزير الخارجية القطري بين الرئيس محمود عباس وخالد مشعل برفقته نائبه اسماعيل هنية، أعلنت قيادة حماس في بيان للرأي العام يوم الخميس 27 أكتوبر 2016، أنها تقدمت خلال "الوليمة" بتقديم "رؤية متكاملة" حول مختلف القضايا..

وكي لا تفوت القارئ فرصة المعرفة بما قالت عنه حماس رؤيتها، نعيد نشر ما جاء في بيانها، "عرضت قيادة الحركة رؤية متكاملة لتحقيق المصالحة، عبر آليات عمل وخطوات محددة لتطبيق الاتفاقيات السابقة في القاهرة والدوحة والشاطئ، وخاصة ما يتعلق بإجراء الانتخابات الشاملة بكل مستوياتها، مع التمسك بمبدأ الشراكة الوطنية في مختلف المواقع والمسؤوليات والقرار، من خلال حكومة الوحدة الوطنية، والمجلس التشريعي، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتوافق على برنامج سياسي ونضالي في مواجهة الاحتلال والاستيطان وممارساته العدوانية في القدس ومختلف أرض الوطن، والعمل معاً على توفير متطلبات الصمود والحياة الكريمة لشعبنا".

ومع أن حركة فتح، لم تتحدث سوى عن خبر اللقاء - الوليمة، فما ذكرته حماس يستحق المناقشة، خاصة وأنها تدعي أن ما قدمته لعباس كان "رؤية متكاملة"..

لا نعرف ما هي حقيقة ما ورد في البيان الحمساوي، مع تجاهل الرئيس عباس وحركة فتح أي شارة الى ذلك، ولم تعمد حماس على القيام بنشر تفصيلي لتلك الرؤية، مكتفية بكلام عام يصلح في كل مكان وزمان، ولكن علها المرة الإولى التي تقول فيها قيادة حماس أنها تقدمت بما اسمته، برنامج سياسي..

ولو اعتبرنا أن ما ورد في البيان هي العناصر الرئيسية لمقترح حماس، سنجد أنها تجنبت كليا الإشارة الى عناصر كانت مثارا للجدل طوال السنوات الأخيرة، بل وتفترب ان تكون "شرطا واجبا"، كقضية الاتفاقات الموقعة والمفاوضات بكل ما لها وعليها..

حماس، عبر عناصر الرؤية "السرية"، تعمدت اعلان ما لها عبر لقاء مع رئيس فتح وفي العاصمة القطرية الدوحة، وهي بذلك تكشف أنها مستمرة في التعامل

"الاستقطابي - الفوقي" مع مختلف القوى السياسية الفلسطينية، وأن جوهر تفكيرها قائم على "ثنائية الحل"، لتكريس نظرية "السيادة الحزبية" من جهة، وأنها أصرت ان يكون الاعلان من العاصمة القطرية الدوحة، كنوع من "رد الجميل" سياسيا مقابل ما تقدمه تلك الامارة لـ"جماعة الامارة" في غزة..

اعلان حماس، يأتي وكأنه "بديل سياسي معارض أو معرقل" لمبادرة د.رمضان شلح التي أطلقها خلال احتفالية الجهاد في ذكرى الانطلاقة، والتي رحبت حماس بها بشكل مبدئي، بل أن أحد قادتها طالب الشقيقة مصر أن تدعو لحوار وطني شامل لمناقشة "مبادرة شلح"..

كان بإمكان حماس، الاشارة الى أن أفكارها تشكل تعزيزا لـ"مبادرة د. رمضان شلح"، حول سبل الخروج من "المأزق الوطني"، وان ما قدمته لرئيس فتح ليس بديلا عما تقدم للرأي العام عبر تلك المبادرة، وانها ستقوم ببلورة كل العناصر في "وثيقة سياسية" تقدم الى مختلف فصائل العمل الوطني كتعزيز لمبادرة الجهاد وليس بديلا أو مشتتا سياسيا لها..

ورغم أن فتح، لم تستجب رسميا، لا لمبادرة الجهاد ولا لعناصر حماس "السرية"، ولم تقدم حماس رؤيتها بشكل علني وواضح، فذلك لا يجب أن يعرقل المضي قدما لبلورة آلية العمل الخاصة نحو "حوار وطني شامل" لرسم رؤية سياسية فلسطينية للخروج من "المأزق المستعصي"، وبديلا محددا لبرنامج كفاحي يرسم طريق الخلاص من الإنقسام والاحتلال وترسيخ دولة فلسطين..

وهنا نؤكد، أن النص دوما هو "الأسهل" في صياغة المشروع، ولكن الأكثر تعقيدا وصعوبة هو تحديد .آليات ذلك، وصولا الى أن يصبح نصا واقعيا كـ"برنامج عمل ورؤية شمولية للحل الوطني"..

وربما عدم قيادة فتح الرسمية، فغالبية القوى تتطلع الى أن تبادر مصر للقيام بدور "الراعي الرسمي للحوار الشامل"، وهو ما أصبح ضرورة تتطلب سرعة التجاوب كي لا تذهب قوة الدفع التي خلقتها مبادرة د.شلح، لإعادة تصويب النقاش الوطني العام، مع تصاعد الخطر من فرض برنامج توراتي تهويدي في الضفة وإنفصالي في قطاع غزة، على ضوء مخاوف ما بعد اليوم التالي لرحيل عباس..

هل تبدأ حركة الفعل لتجسيد قوة "الإندفاعة للمبادرة الجهادية"، أم تستمر في البحث عما كثر البحث فيه وعنه، وهل تكسر مصر نمطية التفاعل السائد وتدعو لحوار شامل..ذلك المنتظر والمفترض لو أريد حقا تحصين "المشهد الفلسطيني"..!

ملاحظة: ما هي اخر زيارة رافق بها مدير المخابرات الرئيس محمود عباس في رحلانه الخارجية.. خاصة انه كلن الثابت وغيره متحول..سؤال مش أكتر .

تنويه خاص: مهم أن تعيد أجهزة الرئاسة الأمنية والإعلامية قراءة بيان محافظ نابلس حول إقتحام مخيم بلاطة..بيان يحمل "فتنة" أكثر منه حل لوأد الفتنة!

سفير قطر "السامي"..سلوك في خدمة"المؤامرة الحق"!

30-10-2016

كتب حسن عصفور/ مسبقا نقر، أنه لن يخرج أي ناطق رسمي لحركة فتح، ولا الرئاسة، ليستنكر أفعال "المندوب السامي للبلاد القطرية" في اسرائيل و"بقايا الوطن"، ولن يذهب أي منهم حتى لمجرد العتاب "الأخوي"، فسبق لهم ان لاذوا بالصمت المطلق عندما قام السفير محمد العمادي بتمرير "حقائب المال" لخدمة حركة حماس في الانتخابات المحلية، حملت بين طياتها 30 مليون دولار..صمت جاء بقرار رئاسي، أن لا تعليق لا غمزا ولا لمزا، نصا أو تلمحيا..وكان الأمر النافذ..

ولأن فرقة الرئيس محمود عباس، بات يجافيها النوم من هول "المؤامرة الكونية" على مستقبل الرئيس، ولا تترك شاردة أو واردة، دون أن تشير الى ما يحاك من خلف الستار، بأن هناك "أطراف عربية ودولية"، كما يردد الناطق الموظف في شركة مملوكة لصندوق خارج المراقبة الشعبية والوطنية، براتب يساوي راتب الرئيس عباس، وفق القانون طبعا..

ومن أجل الاستيضاح لا أكثر، نسأل فرقة الرئيس محمود عباس عما قام به المندوب السامي القطري محمد العمادي، مؤخرا، عندما قام بارسال رسالة الى ألآمر العسكري الإسرائيلي "يوآف مردخاي"، والذي يوصف في دوائر اعلام عبرية بالحاكم الحقيقي للضفة والقطاع، يطلب منه السماح بإدخال "سيارة

مصحفة " لرئيس لجنة اعادة إعمار قطاع غزة، والذي هو ذاته سعادة السفير، وايضا أخرى لنائبه في اللجنة، لم يذكر الإسم، باعتبار أن مردخاي يعلمه..

رسالة المندوب السامي للبلاد القطرية، تجاوزت رسميا المؤسسة الرسمية الفلسطينية، المعروفة بهيئة الشؤون المدنية، وهي الجهة المخولة بالتعامل مع الجانب الاسرائيلي في كل مسائل الارتباط المدني، ومنها أي خدمات تتعلق بالسفارات العاملة ضمن أراضي السلطة الوطنية، ولا يحق لأي سفارة التعامل المباشر مع دولة الاحتلال..

ولكن، العمادي بصفته، لم يقم وزنا لذلك، وقرر الاستمرار في التعامل وفقا لما يقرر، وليس لما هو واجب ديبلوماسي في ظل واقع كياني خاص، ولذا قام بارسال الرسالة دون علم السلطة، بل ولم يكلف نفسه عناء إخبارها أيضا، بارسال نسخة من كتابه للحاكم العسكري الاحتلالي، من باب العلم بالشيء المباشر بدلا من معرفتهم من ارتباط الاحتلال أو وسائل اعلام..

ولو تجاوزنا، ما لفريق عباس من حق أهدره، فما لا يمكن لنا تجازوه هو المغزي السياسي من الرسالة القطرية التي تجاهلت وجود "شرعية فلسطينية رسمية"، وتصرف المندوب السامي باعتباره "سفيرا" في دولة الكيان، وربما في "دولة غزة" حيث تراها إمارة قطر هي المستقبل القادم..
هذا السلوك هو ترجمة عملية بأن قطر عبر سفيرها، بدأت تتصرف على ضوء المعلومات حول مستقبل السلطة في اليوم التالي لرحيل محمود عباس، وأن الفراغ الذي سيخلفه سيكون ضمن صلاحيات الحاكم العسكري "يوآف مردخاي"..

ولا نظن، أن سعادة السفير، وهو المتواجد منذ زمن كسفير في الأراضي الفلسطينية، لا يدرك المغزى السياسي لما فعل من مخاطبة مباشرة لسلطة الاحتلال، بما هي رسالة سياسية استخفافية جدا بالسلطة الوطنية، وأن دولة الكيان لن تمر مرورا عابرا على تلك "الهدية السياسية القطرية" التي بدأت تتعامل مع مرحلة "ما بعد عباس"..

نشر الرسالة القطرية، كان له أن يستدعي من الرئاسة الفلسطينية إصدار بيان إستنكار فوري لما قام به هذا السفير، وتطلب من الخارجية استدعائه على عجل

لتقديم رسالة رفض واحتجاج على سلوك يمثل إنتاكها لـ"السيادة الوطنية"، ورسالة غاية في الخطورة من دولة كانت هي آخر محطات زيارة الرئيس عباس..

بالطبع، لن يحدث شيء من هذا القبيل، ليس لعدم معرفة أهل "الدار العباسية"، بمخاطر الرسالة السياسية، بل لأن المساس بقطر يعني المساس بـ"العائلة المقدسة"، والحديث عن المؤامرة و"القرار المستقل" و"التدخل الخارجي"، محصور في أسماء بعينها ولغاية بعينها، ودونها لكل حادث حديث..

هل تخجل فرقة الرئيس الماسية للرقص السياسي مما حدث، بالتأكيد لا، فالوقاحة السياسية تجاوزت كل حدود المنطق، فسبق أن لاذت بالصمت كليا عندما قات تركيا ببحث مستقبل قطاع غزة مع الكيان، وما قام به سفير قطر من نقل الأموال الى حماس لدعهما إنتخابيا، ولم تر فيه تلك الفرقة تدخلا في الشان الداخلي وليس جزءا من "أجندات خارجية لخدمة مؤامرة إسقاط الرئيس"..

وكما مرت وثيقة الهباش التي منحت اليهود "حقا دينيا" في فلسطين، كما وعد بلفور، مرت دون أن تنبس تلك الفرقة بحرف سياسي، وكأن الذي حدث هو جزء من برنامج فرقة الرئيس لـ "الصمود والتصدي في وجه المؤامرة"، ستمر رسالة السفير، وستتجه معركة فرقة الرقص السياسي لخلق "مؤامرة كونية جديدة" تستهدف "اخر القادة التاريخيين"، لتفتح طريق أوستراد جديد لتمرير "المشروع التوراتي في الضفة والمشروع الإنفصالي في قطاع غزة"..!

ملاحظة: قيمة احياء ذكرى مجزرة كفر قاسم من أهلنا في الداخل المغتصب رسالة، بأن شعب فلسطين حي وخالد وكل مجازر دولة الكيان العنصري لن تكسر شوكته، حتى لو خرج منه يوما من هو "ذليل وخانع"..

تنويه خاص: هيلاري كلينتون تعترف أنهم أخطأوا بالضغط على عباس لاجراء الانتخابات التشريعية عام 2006..بالكوا الاعتراف حسن نية أم تسويد صحفة الخانع قبل الغروب!

"شرعية حماس وعباس المنتهية ولايتهم"..كلام غبي!

كتب حسن عصفور/ منذ مدة زمنية وبعض من قيادات حمساوية تتحدث عن مسألة "شرعية" الرئيس محمود عباس ووصفته بأنه الرئيس المنتهية ولايته، تناول مفاجئ لقضية تتعلق بالمؤسسة الرئاسية دون أن تقف أمام مخاطر ما تشير له..

حماس نقلت "خلافها" السياسي مع فتح والرئيس عباس الى مرحلة تمثل خطورة حقيقية على الواقع القانوني للسلطة الوطنية بتكوينها العام، ويبدو ان مطلقي حملة "المنتهية ولايته"، لا يدركوا أبعاد ذلك الكلام، من اثر على مجمل الحالة الفلسطينية..

حماس، بحملتها تلك تفتح الباب واسعا لأن تمنح العدو الاحتلالي مادة يمكنه أن يجعل منها أحد "ادوات" التآمر من بوابة "غياب الشرعية"، وتستخدم تلك الحملة" المنتهية ولايته"، كقطار سريع لتمرير "مكملات" الانقلاب السياسي لإنهاء "الشرعية السياسية - الكيانية"..

من حيث "الشكل القانوني السياسي"، ووفقا للمحدد الزمني، فكل من ولاية الرئيس عباس، كرئيس للسلطة الوطنية انتهت كمظهر ميكانيكي، وهو ذات البعد يتعلق بالمجلس التشريعي الفلسطيني، ما يسقط كل ما لحماس من "ميزات" خطفتها بخطفها انتخابات المجلس عام 2006، ومنها تمكنت من ترسيخ ذاتها كحاضر سياسي "شرعي"..

انتهاء ولاية رئيس السلطة هي ذاتها انتهاء ولاية المجلس التشريعي، ولذا كان مفاجئا سقوط شخصيات حمساوية في "بئر المنتهية ولايته" من جانب واحد، وبلا اي ارتعاش تقول ذلك ما يقوله "القانون الأساسي"..

القانون الأساسي الذي تستخدمه تلك القيادات لا يشير من حيث المبدأ الى تعبير "المنتهية ولايته"، لا بل لا يتوقف بأي نص من مواده للحديث عن "فراغ رئاسي دستوري"، وتحديد مدة الرئيس الزمنية، لا يعني أن انتهاءها يحيله الى "رئيس منتهي الولاية"..

ولا نعتقد أن غياب النص المحدد، يسمح بالاجتهاد الذي يمس من حيث الجوهر، أحد أركان السلطة التنفيذية، ما لم يمس الركن التشريعي ايضا..

لعل مطلقي حملة "المنتهية ولايته"، يتجاهلون انها تمس "شرعيتهم" ايضا، لكن الأهم عدم إدراكهم أن هناك شرعية أخرى، وقد تكون اقوى للرئيس المنصب وليس الإسم، رئيس دولة فلسطين المنتخب من المجلس الوطني والمركزي لاحقا- منصب يتجاوز في البعد الوطني العام سياسيا وقانونيا حدود رئيس السلطة الوطنية ذاتها، مسمى ومنصبا، مع كونه ايضا رئيسا لمنظمة التحرير الفلسطينية "الكيان المعنوي" للشعب الفلسطيني، الى جانب أنها الممثل الشرعي والوحيد..

المفارقة التي غابت عن "فرقة المنتهية ولايته"، ان حدود "شرعيتها" باتت معلقة بيد الرئيس عباس نفسه، دون غيره قادر ان "يقلب طاولة الشرعية القانونية والسياسية" للحالة الفلسطينية، بقرار تأخر أربع سنوات وقليل، إعلان دولة فلسطين، وفقا لقرار الأمم المتحدة رقم 19/ 67 لعام 2012، الاعتراف بفلسطين دولة عضو مراقب في الأمم المتحدة..

اعلان دولة فلسطين موضوعيا يمثل اعلانا رسميا، سياسيا وقانونيا، بانهاء المرحلة الانتقالية التي بدأت بالاتفاق مع دولة الكيان عام 1994، قرار يعني الانتقال من مرحلة "سلطة وطنية ككيان انتقالي" الى مرحلة "دولة فلسطين" بكل ما لها من ابعاد سياسية قانونية" وعندها تصبح كل مكونات السلطة الانتقالية جزءا من "التاريخ السياسي" وجزءا من مكون الدولة الجديد"..

الى جانب ذلك، فإن حملة "المنتهية ولايته" تمثل "فخا سياسيا" للشرعية الفلسطينية الموحدة، وتسمح لأي كان أن يعلن "شرعيته"، بل ويمكنها ان تقود موضوعيا الى اعلان حماس قطاع غزة "كيانا خاصا" بـ"شرعية خاصة" تنتقي مرجعيتها، وهنا يصح القول عندها أن "قطاع غزة بات اقليما متمردا" يفتح الباب للعمل على "تحريره" بكل اشكال القوة الممكنة، حتى اللجوء الى قوى عربية اقليمية للقيام بذلك..

وعليه، الاستهبال اللغوي واللجوء الى موسيقى الشعارات وطنينها لا يجب أن يقود الى هدم أسس "شرعية انتقالية متفق عليها" لمكونات السلطة الثلاثة..وهو ما يجب أن تكف عنه فورا قيادات حماس بذلك "الشعار الغبي"..

ملاحظة: "القلقان العام" بان كي مون دخل سباق "الفتاوي" في مسالة القدس والمقدس الديني، بالقول أن لليهود ارتباط ديني هناك..الصحيح مش فاهمين الى أي نص قانوني استند هذا "القلقان"..والأصح أن فتح ورئيسها كمان سكتوا عليه..معقول "عين السخنة" لحست كل شي..شو هالرعب!
تنويه خاص: دفاعا عن تراثنا الوطني ما يجب الصمت على افعال المجموعة الارهابية داعش بتدمير وتدنيس مقابر شهداء الثورة وقادتها في مخيم اليرموك..الصمت عار يا أهل العار!

عام "إنهاء" الاحتلال على "الطريقة العباسية"!

كتب حسن عصفور/ قلما تمنيت أن يعيد تلفزيون فلسطين، أو تنشر الوكالة الرسمية للأنباء، خطاب الرئيس محمود عباس في الإجتماع الفتحاوي الموسع ليلة 29 سبتمبر 2016، ولا يتم اختيار فقرات منه، خطاب كان له أن يسجل في قائمة خطابات "الخزي السياسي"، كونه فضح من يحتل منصب الرئيس كيف يجعل من "حقده الشخصي" هدفا سياسيا عندما أقحم "شتائم دونية" وعبارات منحطة ضد اشخاص، منهم كاتب المقال، لم يدرك من يحمل صفة باتت محل شك كبير، أن اللغة المنحطة لا تقال في لقاءات كان لها ان ترسم طريقا لمواجهة المشروع الاحتلالي، وخطة عمل لإنهاء الانقسام، كما أنتظرت غالبية الشعب..

ولكن يبدو أن النكتة االتي أحتلت عناوين النشر بعد إنهاء كلمة المسمى رئيسا أصاب مستمعيه بضجر نادر، هو ما قيل بأن عباس أكد ان العام المقبل هو إنهاء عام إنهاء الاحتلال..

الظريف هنا، ليس فيما أعلن، فسبق ان رددها "لغوا سياسيا"، في خطاب الوصف العباسي للواقع الاحتلالي أمام الأمم المتحدة مؤخرا، بل أن من تحدث عن عام "إنهاء الاحتلال" ضرب عرض الحائط بالشعب الفلسطيني بكامله، عدا "ثلة يمكن حصرها" بالأسم والصفة والمنصب، بمناشدته ان لا يذهب للمشاركة في جنازة شمعون بيريز ويكتفي بـ"فضحيته الصغرى" برقية التعزية وحزنه

على "فقدان صديق"، إلا أن عباس قرر التحدي ليفتح عهد "الفضيحة الكبرى" بالذهاب الى الجنازة،..

ذهب عباس الى القدس المحتلة "متحديا"، وكأنه بات "الناصر محمود عباس" دخلها فاتحا شاهرا سيفا لاقتلاع الظلم والظلام عن أهلها..

ولأن "العار السياسي" بات بلا حدود، فإن كلماته الإولى لزوجة نتنياهو هو "شوق بعد فراق"، وكيف أنه فات زمن على عدم اللقاء، حديث تم إذاعته على العالم كافة، عدا اعلام المقاطعة مقر عباس، وكانت "دونية سياسية" غير مسبوقة من شخصية يفترض أنها تمثل شعب وقضية يحتلها ويجرم بحقها من "اشتاق لهم" محمود عباس..

ولأن "الدونية" لن تجلب إحتراما لأهلها، فقد مارس نتنياهو كل أشكال الاحتقار مع محمود عباس، بدأت في إجلاسه مع "وزراء خارجية" وليس مع رؤوساء الدول، في رسالة سياسية غاية في الوضوح لمن يدرك معزى تلك الرسالة، وفي حديثه للعالم اشار نتيناهو الى أبرز الحضور ولم يتذكر أن هناك شخص تحدى شعبه عله يربح خصمه، فكانت خسارة مركبة..الشعب وعدو الشعب ليجلس في ركن العقاب القادم، ملفوظا بلا قيمة سوى سيف ليس بسيفه بل سيف من تناسى أنه موجود في حفل الاهانة الوطنية..

هل حقا يمكن لأي فلسطيني، بل عربي بعد اليوم 30 سبتمبر (ايلول) 2016 يصدق أن من يحتل منصب الرئيس سيكون حقا حريصا على رسم خطة "إنهاء الاحتلال"، بل قبلها هل يمكن لأي فصيل وطني، وكل فصائل الشعب رفضت ونددت وإتهمت "فعلته"، أن يتعاطى بأي شكل من الجدية لـ"مكذبة إنهاء الانقسام" التي يتذكرها بين حين ليس لحلها بل لمناكفة آخرين..

هل يظنن أحد، ان حماس والجهاد، وقبلهما فصائل منظمة التحرير ستقتنع أن من تحدى الشعب تاريخا وقضية، شهداء واسرى وجرحى، ومقاومة لمشروع تهويدي، يمكنه أن يقود "مشروعا توحيديا" لإنهاء الإنقسام كضرورة لا بد منها لإنهاء الاحتلال"..!

إن محمود عباس بات اليوم رمزا لإنقسام وطني جديد، يحتاج لعلاج قبل الإنقسام القديم..ودونه كل حديث عن "إنهاء الاحتلال" منه ليس سوى مزيدا من "السخرية" من شعب الجبارين..وهو شعب لن يسمح لأي كان، مهما كان لقبه ومنصبه، المساس بكرامته الوطنية طال الزمن أو قصر، ويبدو أنه قصر جدا !

ملاحظة: اهم خبر في مشاركة "المهان" بالجنازة إياها، هو هروب مدير مخابراته عبر "إختراع اصابة سياسية"..فرجت عليك يا فرج..

تنويه خاص: نشرت وسائل اعلام محمود عباس أنه قام بزيارة الأسير المحرر مالك القاضي..والحقيقة أن عباس ذهب ليعود فرج فوجد أن القاضي هناك.. القاضي صارلوا اسبوع ما تذكر يزوره.. زيارة بدرجة وكسة..!

عباس زكي يدق باب "خليفة عباس"!

كتب حسن عصفور/ منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وإقرار "دستورها المؤقت" - القانون الأساسي" تحت زعامة الخالد ياسر عرفات، وضعت آلية محددة لسد "شغور" منصب رئيس السلطة الوطنية، الى حين اجراء انتخابات رئاسية عامة، ورغم المكانة التاريخية النادرة لياسر عرفات، فتلك لم تنل من مكانته أبدا، رغم ان غالبية أهل فلسطين، وطنا وبقايا وشتات لم تتعامل مع مشهد غياب القائد المؤسس للثورة والكيان..كحقيقة قادمة، بل وكأنه "الخلود"..

كما، ان النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، حدد أن امين سراللجنة التنفيذية يسد "شغور" منصب الرئيس مؤقتا الى حين اجتماع تنفيذية المنظمة لتسمية رئيس جديد انتظارا لمصادقة المجلس المركزي الى حين عقد جلسة للمجلس الوطني..

ويبدو، من ذلك أن "المسألة" لا تحتاج تفكير أو اجتهاد لمن سيكون الرئيس التالي لمحمود عباس، لكن الحقيقة، وفي "العهد العباسي" دخلت قضية "الرئيس" سلطة ومنظمة في "غابة تشابك معقدة"، يمكن لها أن تفتح "باب الفوضى

السياسي" على مصراعيه، ما لم يتم وسريعا جدا تحديد أسس "سد شغور منصب الرئيس"..

بالطبع، سنجد أنصار "الرئيس عباس" يرون في ذلك مساسا بمكانة الرئيس، ويحاولون إعلاء الشخص على "الوطن"، متجاهلين أن رمز الثورة والكيانية والقضية الوطنية هو من ساهم في بلورة "آلية انتخاب الرئيس" و"سد الشغور"، لكن تلك ليست بذي أهمية ماذا يفكر "العباسيون"، بقدر ما يجب التفكير ماذا ينتظر"الفلسطينيون" مصيرا دون ترتيب متفق عيه..

اثار عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، عباس زكي، زوبعة "الخليفة" دون قصد خاص، وهو الأول من بين قيادات فتح من يمر على ذلك في معرض رد وتوضيح على "تسريبات اعلامية" عربية وعبرية ودولية تخص "تفضيل ناصر القدوة" رئيسا، كخيار قد يكون "قاسما مشتركا" للغالبية الفلسطينية..

نفي زكي ذلك، واعتبر ذلك التسريب مساسا بالرئيس عباس، ليهرب من "الشغور الى أن رئيس المجلس التشريعي هو من سيكون "رئيسا مؤقتا الى حين" اجراء انتخابات رئاسية عامة، ليدق طبول "الخليفة المنتظر"، الموضع الذي يعتبره "العباسيون" "حراما سياسيا" وربما "حراما شرعيا" ايضا..

لكن ما أثاره زكي، ليس سوى انعكاس لما يتم تناوله منذ زمن في وسائل اعلام عربية وعبرية ودولية، وكان التقرير الأبرز - الأهم لصحيفة "نيويورك تاميز" الأمريكية في شهر فبراير (شباط) الماضي، بوضعها اسماء لخلافة الرئيس عباس، مع تركيزها على تشكيل "قيادة جماعية" برئاسة ناصر القدوة ومعه ماجد فرج مدير المخابرات (لا نعلم هل لا زال مغضوبا عليه رئاسيا بعد حركة الاصابة للهروب من المشاركة في جنازة بيريز)، ود.سلام فياض رئيس الوزراء الأسبق، كخيار هو "ألأنسب" وفقا للصحيفة، مع مرورها على اسماء أخرى..

السؤال من سيخلف محمود عباس أصبح جزءا من "النقاش الداخلي" همسا وعلانية، بات سؤالا مشروعا لحماية "بقايا الكيانية الفلسطينية" من مشروع احتلالي لتدميرها، والخلاص من "عبئ كيانية أوسلو" التي اضاعت منهم سياسيا وقانونيا الضفة الغربية والقدس باعتبارها "قلب مملكة اليهود" اضاعها رابين

باتفاقه مع عرفات فوجب الخلاص منهما على طريق الخلاص من اتفاقهما "المشؤوم" صهيونيا..

الحديث عن "القانون الأساسي" كمنظم، لم يعد قائما سياسيا وربما قانونيا، مع تصريحات رئيس المحكمة الدستورية قبل تعيينه وبعده، باعتباره أنه بات "كادوكا" وغير ذي صلة، وبعيدا عن من عين رئيسا للمحكمة الدستورية، والذي يمكن اعتباره "باطلا" باعتبار من عينه هو رئيس السلطة وليس غيره، وفقا لقانون يحكمه..ومع صمت القوى والكتل في المجلس التشريعي على تصريحات رئيس المحكمة الدستورية شكل ذلك "قوة دفع" لمصادرة القانون الأساسي، ومعه تم استكمال "خطف المجلس التشريعي" من قبل الرئيس محمود عباس، الذي يصر على منع انعقاده، بمخالفة للقانون، حتى وجد ضآلته بمن أفتى له أن القانون بات "باطلا" أو "متقادما - كادوك"..

هذه القضية كما هي تعني أن الحديث عن استلام رئيس المجلس التشريعي، والذي ينتمي لكتلة حماس، بات خلفنا، ولم يعد له أي قيمة سياسية، وعليه وجب التفكير بآلية جديدة متفق عليها ليس في إطار الكتل البرلمانية، لأنها هي ايضا لا قيمة لوجودها، سوى لقب وامتيازات، بلا أي دور أو صلاحية ..

آلية سد الشغور يمكن ان تذهب الى :

*اعلان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عقد اجتماع طارئ للمجلس المركزي من أجل "إعلان دولة فلسطين" وفقا لقرار 19/ 67 عام 2012، وتشكيل برلمان مؤقت للدولة يضم " أعضاء المجلسين المركزي والتشريعي كافة"، ويصبح رئيس البرلمان المؤقت هو رئيس الدولة الى حين اجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية..وإن وجدت صعوبات تعيق الانتخابات، يكلف البرلمان المؤقت باختيار "رئيس مؤقت" ، يبدأ بعملية وضع دستور دولة فلسطين..ويمكن عقد جلسة البرلمان في رام الله أو غزة وفقا للممكن..

**في حال عدم قدرة جمع "برلمان الدولة" داخل فلسطين" يمكن عقد البرلمان في مقر الجامعة العربية بالقاهرة..

***وافتراضا أن دولة الاحتلال أعاقت خروج أعضاء "برلمان دولة فلسطين"، تكلف لجنة قانونية خاصة بوضع "مخرج قانوني" لتسمية رئيسا مؤقتا..

****رئاسة منظمة التحرير في صيغتها الراهنة تبدو أسهل كثيرا، فهي لا تحتاج سوى تسمية المرشح في أول إجتماع للمجلس المركزي، وافتراضا أنه لا يستطيع الانعقاد يستمر أمين السر بمكانة الرئيس المؤقت لمنظمة التحرير وليس لدولة فلسطين..وهنا الجديد الذي يجب الانتباه له..رئيس الدولة ليس بالضرورة أن يكون رئيس المنظمة، وهو ما يجب تحديد مهامها لاحقا!

دون ذلك، سواء هروبا من بحث من سيخلف الرئيس، اوعدم اعلان دولة فلسطين بشكل سريع تحل "الفوضى غير الخلاقة" هي سيد الموقف، وستكون دولة الاحتلال اللاعب الرئيسي فيها بحدود الضفة الغربية، وتترك قطاع غزة نحو التفكير بـ"اعلان استقلال نسبي"، الى حين وضوح "الصورة السياسية" بالضفة الغربية..

عدم سد "الفراغ القانوني" لمنصب الرئيس هو الوجه الآخر للمشروع الصهيوني البديل "فوضى بالضفة" مسيطر عليها نسبيا كي لاتتحول "خطرا أمنيا" و"حالة استقلالية نسبية" في قطاع غزة ..

لا خيار بينهما..ولا توجد منطقة وسطى في مصير شعب وقضية..فماذا نختار "حساسية الفرد" أم "مصلحة بقايا الوطن والقضية"..تلك هي المسألة!

ملاحظة: حماس أعلنت رسميا، للمرة الأولى، أن الرئيس عباس بات رئيس منتهي الصلاحية..رسالة على لسان ابرز قادتها في قطاع غزة خليل الحية، ما كان لها أن تمر مرورا هادئا.."العباسيون" تجاهلوا ذلك وانشغلوا في توافه المشهد..

تنويه: نتائج انتخابات المغرب تثير التفكير ..يجب مراجعتها جيدا، وهي رسالة لحماس عشية مؤتمرها، حزبكم الشقيق ترك الثوب الاخواني وحكم سنوات وبقى الأول لأنه اختار "الوطنية المغربية" على حساب "الحركة الإخوانية"..التغيير مش عيب أبدا!

عملية القدس العسكرية.. ورسائلها السياسية!

كتب حسن عصفور/ بلا أدنى نقاش، ما قام به الشهيد مصباح أبوصبيح من عملية عسكرية في القدس المحتلة يوم 9 أكتوبر، يسجل كعمل بطولي متميز، على الصعيد الفردي وأيضا على صعيد التنفيذ الميداني، قدرة وتنظيما، وربما يصبح تاريخ العملية كـ"حدث خاص" له ما له وعليه ما عليه..

لكن هل تكفي البطولة وحدها للتعامل مع "عملية عسكرية هامة ومميزة"، أم من الضرورة التوقف أمام ما بعدها، سواء من حيث منحها قوة دفع للعمل المقاوم بكل اشكاله، تعيد الروح للعمل لعسكري الذي إنحسر كثيرا في السنوات الأخيرة، دون مناقشة أسبابها، ام أنها تعيد للمقاومة الشعبية طاقتها التي حوصرت بفعل احتلالي وبمطاردة أجهزة الرئيس محمود عباس الأمنية، خاصة ما عرف بـ"هبة الغضب والسكاكين"..

عملية القدس العسكرية، لا يكفي للقوى الفلسطينية ان تقف لتعدد"سماتها" و"صفاتها"، فهي حدث "بطولي"، لكن ما يجب أن يتم التوقف أمامه، ماذا بعد وكيف سيكون الرد الوطني العام على ما سيكون ردا من قبل دولة الاحتلال..

بداية، كان مثيرا للإهتمام سرعة تبني حركة حماس "عملية عسكرية" مميزة وفي القدس، وهي المرة الأولى منذ فترة طويلة تحدث تلك "العجلة السياسية" من قيادة حماس، مع علمها ماذا يمكن أن يكون "الرد الاسرائيلي" ليس في الضفة بل في قطاع غزة..ولا نعلم هل يعتبر ذلك ميزة تحسب لحماس أم عليها..خاصة وأنها لم تسارع في اعلان هوية من قاموا بأعمال عسكرية سابقة، بل انها تركت الاعلان من قاموا بأعمال مماثلة لدولة الاحتلال وإعلامها..

عملية القدس، ستعيد النقاش الوطني مجددا حول كيفية الرد ومواجهة المشروع الاحتلالي، خاصة وأن دولة الكيان لم تعد تقيم وزنا لأي حالة دولية تدين وتستنكر، مهما كانت طبيعتها، بل أن رأس طغمتها الحاكمة نتنياهو، وصل به الأمر قمة الاستخفاف بالأمم المتحدة، وفي قلب دارها في خطابه الأخير الشهر المنصرم، ما يكشف ان دولة الكيان وصلت الى قمة الغطرسة السياسية، ما يمنح الرد العسكري قوة شعبية، مع كل ما يمكن أن يكون ردا عليها..

ولأن القيادة الرسمية لم تعد قادرة على تقديم "رؤية سياسية مقاومة" ردا على المشروع الاحتلالي، بل أنها "تقاوم أشكال المقاومة الممكنة" عبر أجهزتها، ستفتح الباب أمام "الاجتهاد الفصائلي" بعيدا عن التنسيق الوطني، وهو ما قد يجلب "ثمنا" يفوق كثيرا تقدير "البطولة الفردية شخصا وفصيلا"..

ومع تفاقم العدوانية الاحتلالية، مترافقا مع "دونية سياسية رسمية فلسطينية" في الرد، وغياب الاحساس بالمسؤولية العامة، بل والذهاب الى مزيد من الاختلاف واهمال "العمل الوطني الجماعي"، يصبح أي رد فعل مرحب به من الشعب الفلسطيني، بعيدا عن "حسابات رد الفعل"، لما بعده..

المشروع العدواني لدولة الكيان يزداد خطورة على "بقايا الوطن الفلسطيني"، بل المستقبل الكياني الموحد بات هو أيضا تحت الخطر الحقيقي، نتيجة الانقلاب والانقسام، وحركة تهويد بلا حدود في الضفة والقدس، والقيادة الرسمية تقف "حائرة" دون أن تتقدم بخطوة نوعية سياسية تقلب طاولة المشهد فوق رأس دولة الكيان، وبالتالي تسمح لكل من يريد سد الفراغ في المواجهة الفردية، دون أي حسابات سياسية لهذا الفعل او ذاك، ما دام يمكنه ان يجلب "شعبية سريعة"..

عملية القدس رسالة عسكرية لدولة الاحتلال، لكنها أيضا رسالة سياسية للقيادة الرسمية الفلسطينية "التائهة"، أن القادم ليس "هدوءا وسكينة"، وكل الاحتمالات تبقى مفتوحة، بما فيها اشعال فتيل "الفوضى السياسية" في الضفة الغربية..

لا يحتاج المرء كثيرا من الجهد ليقرأ ان الرد العدواني ضد قطاع غزة وبعض قيادات حماس يبقى قائما..كجزء من "عدوانية محتل" لا تفارقه..

السؤال، هل تشكل عملية القدس رسالة "صحوة سياسية" للقيادة الرسمية وتسارع في عقد لقاء وطني لقطع الطريق على دولة الكيان باستغلال "عملية بطولية" لتمرير مخطط تنتظره..هل هناك إرادة سياسية للقيادة الرسمية بأن تغادر مربع "التيه الوطني"، وتدرك أن الوقت لم يعد من ذهب فحسب بل من أغلى أنواع الجواهر!

ملاحظة وتنويه خاص: نشر "أمد للاعلام" رد لجنة الانتخابات على مقالي يوم 6 أكتوبر بعنوان " لجنة الانتخابات المركزية تعلن "إنقلابا دستوريا" على عباس"!..

رد اللجنة حمل تأكيدا للدور السياسي لها وتصرفها كطرف..الأهم انها لم تعلم الشعب كيف تلغي الانتخابات دون قرار رسمي..اما النكتة أن تعتبر الحرص على القانون تحريضا..يا ريتكم تقرأوا القانون مجددا..اكتفي بهذا الرد على بيان ملتبس!

عن "أسامة منصور أبو عرب" و"غولان" ..أكتب!

كتب حسن عصفور/ في شهر مايو (أيار) الماضي فجر نائب رئيس أركان جيش الاحتلال يائير غولان قنبلته السياسية الأهم في السنوات الأخيرة من "قائد عسكري لا زال في الخدمة"، عندما تحدث عن وجود ممارسات عنصرية وفاشية في سلوك الجيش الاسرائيلي، غامزا من قناة التشابه مع السلوك الفاشي في زمن هتلر، ودعا الى ضرورة "فحص الضميرالوطني"..

تصريحات فتحت عليه "باب جهنم" من النقد واطلاق الأوصاف من غالبية أطراف قوى الكيان السياسي، عدا قلة قليلة، وقاد حملة النقد العنيف رأس الحكومة نتنياهو، طالبوه بالتراجع والاعتذار..قالوا له ما قالوا، وأدت الحرب السياسية على غولان، الى استقالة وزير الجيش يعلون..لكن غولان لم يقال ولم يطرد ولم يوقف راتبه!

وزارة الخارجية الفلسطينية إستخدمت تصريحات المسؤول العسكري الإسرائيلي لتؤكد على ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من جرائم يومية في شهادة من "أهل البيت الاحتلالي"..

جاء التذكير بتلك الحادثة السياسية التي "هزت دولة الكيان" سياسيا، بعد أن إنتشرت أخبار عن ايقاف الضابط الفلسطيني "اسامة منصور أبو عرب" عن

العمل ثم الاعتقال كمقدمة لوقف الراتب "السلاح العباسي الجديد" المشهور في وجه من يسير على "الهوى"..

ما حدث للضابط أسامة جاء بعد أن تحدث كعسكري فلسطيني مسكون بعشق الوطن، رافضا مشاركة الرئيس محمود عباس في جنازة شمعون بيريز، تناسى الضابط الفلسطيني، كل شي وتذكر مسيرته منذ الطفولة، حاملا بندقيته في صفوف حركة فتح مقاتلا لم يبحث امتيازا، بل كان باحثا عن الشهادة "التي لم يعد ينطق بها الرئيس عباس ابدا منذ توليه منصبه بعد إزاحة الخالد عن المشهد بفعل فاعل معلوم وبات الآن معلوم جدا"..

أسامة منصور، شارك متطوعا قادما من الكويت في صفوف قوات الثورة من خلال حركة فتح، كمقاتل ضد اجتياج جيش العدو في لبنان عام 1982، ثم شارك في معارك طرابلس1983 دفاعا عن "القرار الوطني المستقل" حقا وليس لغوا، وبعدها غادر الى السودان مع مجموعة من مقاتلي الثورة، قبل أن يعود للمشاركة في فك الحصار عن مخيم شاتيلا في لبنان المحاصر من قبل حركة أمل عام 1986، ما أدى لاعتقاله من المخابرات السورية ليمضي في سجونها خمس سنوات، دون التوقف أمام ما تعرض له داخل السجن..

وبعد اتفاق اعلان المبادئ "أوسلو" 1993 عاد مع قوات الثورة الى بعض أرض الوطن والدولة المنتظرة، استقر أولا في قطاع غزة والتحق بـ"الارتباط العسكري" بقيادة الراحل اللواء زياد الأطرش..واستمر في تأدية مهامه وانتقل من مدينة لأخرى وفقا لما يكلف به من مهام، لم يرتكب يوما ما يضع على اسمه "سوادا" كفساد أو استغلال نفوذ، ولم يمنح أولاده "إمتيازات اقتصادية مالية" من عدم، ضابط آمن بالثورة ولاحقا بقوات الثورة في إطار قوات الأمن الوطني، دون تذمر بل بكرامة سبب "صداعا" لمن يلتقيهم من قوات الاحتلال في إطار "مهمته الرسمية"، رغم انها باتت "عبئا وطنيا"، مرفوض من كل قوى الشعب ومؤسساته الرسمية بقرارات مسجلة، عدا مؤسسة الرئيس عباس وفرقته الخاصة، التي تتقلص جدا يوما بعد الآخر..

قال الضابط أسامة منصور ابو عرب ما قال، يرى غالبية مطلقة تصل الى 99.99999 من الشعب أنه محق وعلى حق مطلق فيما قاله عن مشاركة عباس

في جنازة بيريز..ولو قرأ الرئيس عباس ما كتبه منصور بروح الفلسطيني سيبكي دما لفعلته، ولأمر فورا باعتقال من إعتقل الضابط اسامة..لكن "لو" فعل شيطاني تدخلك "نارا عباسية خاصة"!

تخيلوا أن دولة الكيان حكومة وقوى يمينية عنصرية فتحت كل أبواب الشتائم السياسية والصراخ ضد من إتهم جيشهم بارتكاب ممارسات فاشية، وهو يحتل ثاني أهم موقع عسكري في جيش الاحتلال، لكن "حرب الكلام" لم تصل الى "الاعتقال" او "الإقالة"، وطبعا ستقطع يد من يقطع راتب ضابط أو موظف في دولة الكيان..

اسامة منصور أبوعرب، اسم سجل في السجل الساطع للشعب الفلسطيني..وليت فرقة الطرد والسحل وقطع الراتب الحاكمة في جزء محدود من بقايا الوطن يقرأون التاريخ مجددا..

منصور الرافض مشاركة الرئيس عباس في جنازة بيريز كما غالبية مطلقة من شعب فلسطين، وطنا وشتاتا، بات اسما سيكون ذا دلالة في التاريخ الفلسطيني، كلما كتب عن "مشاركة العار" تلك..التاريخ لا ينسى وقلما يسامح من استخف بشعب واستهتر بكفاحه ومساره الثوري وأنهك مشروعه الوطني..

منصور لك لفخر.. ولهم العار!

ملاحظة: لماذا لم يزر الرئيس عباس مخيم الدهيشة عندما ذهب الى بيت لحم..أمضى وقتا بالمدينة لم يخرج ليسير في شوارعها التي لا يعرفها..فعلا "الشعب وراء الرئيس" ولكن في "قصر المؤتمرات"!

تنويه خاص: دوما كانت الشبيبة رأس رمح دفاعا عن المشروع الوطني..اليوم تنهض لتقول لا مقدس سوى فلسطين وليرحل كل من يلحق بها عارا سياسيا..دامت تلك القبضة التي رفعت ضد المحتل وخدمه!

"عين السخنة" معركة فتح الكبرى..حظك يا "بوكوفا"!

كتب حسن عصفور/ ربما بات من حق "عوائل شهداء فلسطين"، ان يطالبوا الأشقاء في مصر "تعويضا مناسبا وسخيا" عن "الدعاية السياسية" التي قدمتها حركة فتح، بكل أجهزتها الاعلامية - الأمنية والرئاسية لمنتجع "عين السخنة" السياحي..

ولا نظن، أن أهل فلسطين وطنا وبقايا وشتاتا تداولوا هذا الإسم كما حدث لهم خلال الأيام الثلاث الأخيرة، حيث بات حاضرا في حرب فتحاوية تجاه مؤتمر دعى له مركز دراسات مصري، يبحث طرقا حول كيفية بقاء القضية الفلسطينية على "جدول أعمال" وليست أسيرة تخبط وتيه، تحت ضربات مخطط تهويدي ومشهد إنقسامي..

مؤتمر "عين السخنة" البحثي اصبح "رمزا" لحرب فتح الخاصة نحو تصعيد غير مسبوق لغة موقفا من نشاط أكاديمي مصري، له بعد رسمي كون المركز يعمل به من لهم صلة بمؤسسة الدولة، وبقدرة مسؤولي فتح تحول المؤتمر من "جهة لخدمة القضية الوطنية" الى "جهد تآمري" على "فتح ورئيسها"..وصل الأمر بأن يصدر ناطق باسم الحركة، وهو موظف في شركة اتصالات محلية، يعمل مستشارا بها دون إعلان واضح عن العمل وظيفة وراتبا، لإعتبار "المؤتمر" وكأنه "مؤامرة" لن يعترف بنتائجه التي ترمي الى الالتفاف على "الشرعية"..

ودون تحليل لما بتلك الأقوال، من سذاجة فريدة بحكم على ما سيكون من مخرجات قبل صدورها، بل ووفقا للمنشور عن جدول أعمال، لا صلة لعناصره مطلقا بما هو قيد البحث..

المفارقة، هو أن فتح جندت كل ما لها من قدرة وإمكانيات كي لا يحدث المؤتمر، وإن حدث تسبق كل شي لتراه "مؤامرة" لن تعترف بها نتائجا وتوصيات، لها أن تقول ما تقول وتذهب الى ما تذهب اليه، لكن عليها ايضا ان تقف قليلا وتفكر الى اين ستصل بتلك "المعركة الدنكيشوتية" التي برزت تحت "هاجس محمد دحلان"، وكأن أي فعل فلسطيني سيحدث في مصر عليه أن يأخذ "ختم المختار المحلي" قبل أن يحدث، وهذه سابقة فريدة لم نر لها مثيلا، إذ ان مصر شهدت آلافا من

مؤتمرات وندوات ونشاطات بكل أصنافها، دون "إذن المختار"، بل ولا تشاور ويدعى من يدعى ليقول ما هو خير لفلسطين..

ولسوء حظ "الدنكشوتية" تلك، أنها تزامنت مع معركة سجلت مكسبا تاريخيا لفلسطين القضية والمقدسات في منظمة اليونسكو، نصر كان الحاضر الأهم في المشهد العام، اصدرت فتح بيانا ترحيبيا وأعادت "النصر" لحكمة الرئيس، ولها ما تقول، لكن الكارثة - الفضحية، أن ناطقي فتح، وبعد المدح للنصر، اختفوا كليا عن المشهد الاعلامي، عندما أصدرت الامين العام للمنظمة بوكوفا بيانا مثل تجاوزا غير مسبوق حاولت به ان تشوه جوهر القرار الدولي، وتعلن أنه ليست منفذة له، ورد وزير خارجية فلسطين ردا يليق بمكانة فلسطين..

لكن فتح بكل ما لها لم تر فيما حدث من بوكوفا ما يستحق "معركة وطنية"، ولذا تجاهلتها كليا وكأنها غير ذي صلة ببيان تجاوز كل القوانين والأعراف لقرار مثل نصر للتاريخ ولروح الخالد ياسر عرفات..

كيف لنا أن نصدق فتح القول أنها حريصة على "الشرعية الوطنية" في حرب على مؤتمر بحثي، له ما له وعليه ما عليه، وهي تتجاهل كليا حرب حقيقية على المقدس الوطني..

ايعقل أن لا تتذكر فتح أن حرب بوكوفا أخطر واقعا وحقيقة على الوطنية الفلسطينية من مؤتمر لبحث كيفية تنشيط الحضور ..اي عقلية سياسية تلك التي تخترع "عداوة" وتتجاهل كليا عداوة برزت واضحة..

يا سادة، "بيان بوكوفا" هو الخطر الحقيقي الذي يستحق "جهدكم" و"كلامكم" و"حربكم"..لو كانت فلسطين هي الهدف وليست الوسيلة!

ملاحظة: رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب نتنياهو أصيب بـ"صرع سياسي" لحضور منظمة "بتسيليم" جلسة مجلس الأمن لتفضح الاحتلال مشروعا واستيطانا..منظمة تستحق تقديرا ممن "يثرثرون" خارج النص الوطني!

تنويه خاص: ارهاب حماس ضد فعالية أنهاء الانقسام، في قطاع غزة ليس تعبيرا عن وجه قمعي فحسب، بل تأكيد على أنها ستقاتل بكل ما لها لإستمرار الانقسام..صحتين!

قرار "محكمة العدل" مشبوه سياسيا وقانونيا!

كتب حسن عصفور/ اجراء الانتخابات البلدية في "بقايا الوطن" من حيث المبدأ، وفي ظل الواقع القائم ليس سوى "شبهة سياسية كاملة الأركان"، وكانت "مصيدة خطيرة" يراد بها خطف ما تبقى من "بقايا لمسمى سلطة وطنية"، بل هي الأداة التنفيذية التي ستستخدمها سلطة الاحتلال لتمرير "خطة ليبرمان - العصا والجزرة"، لضرب التمثيل الفلسطيني الرسمي، رغم كل ما ألحقه به الرئيس محمود عباس من هوان وتفتت مضافا لما اقدمت عليه حماس سابقا..

الانتخابات البلدية، راهنا ما كان لها أن تنتج سوى معاول هدم مضافة لكسر روح المشروع الوطني الفلسطيني، وفتح جبهات متعددة للنيل منه، لصالح توسيع "قنوات المشروع التهويدي" في الضفة والقدس على طريق اعلان المخطط التهويدي بغطاء الذريعة الاسرائيلية التي بدأت الاستعداد لها، لا ممثل فلسطيني موحد، لا سياسيا ولا بلديا..

ورغم كل ما أحاط بقرار الانتخابات من مخاطر سياسية كبرى، إلا أن البعض تعامل معها بلا اي مسؤولية، وأحال واحدة من القضايا الهامة الى "لعبة إستغماية" عله يسجل بها "هدفا" حتى لو كان "غير شرعي" في مرمى الشعب، عبر استغفال القوى الفلسطينية، وخاصة حركة حماس، ليس بهدف تصويب المسار الانقسامي، لأنه بات الآن يقود "جبهة إنقسامية جديدة"، بل لفتح باب "الشتائم الردحية" علها تكون "خيمة الهروب" من "مأزق سياسي" أصبح الرئيس عباس وتنظيمه الخاص هو المسؤول عنه..

وبعد فشل خطة "الإستغماية السياسية" تذكرت فرقة الرئيس عباس، أن قطاع غزة مخطوف قانونيا وأمنيا من حركة حماس، رغم موافقتهم بكامل وعيهم على ذلك قبلايام لا غير، في أهم انتصار لحماس منذ انقلابها الأسود عام 2007 ، وسجلت هدفا ذهبيا في مرمى عباس وتنظيمه الخاص، فلجأوا الى "القضاء" مع اضافة غياب القدس عن الانتخابات..

قرار "محكمة العدل العليا"، كان لصالح وقف الانتخابات الى حين جلسة أخرى، وأخيرا يوم 3 أكتوبر صدر قرار المحكمة بإجراء الانتخابات في الضفة وعدم اجرائها في قطاع غزة..

قرار المحكمة بهذا المضمون حمل شبهات سياسية وقانونية في آن، المحكمة لم تتذكر القدس وانتخاباتها، رغم أنه جزء من "الدعوة" التي رفعت ضد اجراء الانتخابات، الحكم بجزء من الدعوة محل تساؤل كبير، لماذا تم إسقاط القدس من القرار، وإن شملها قرار المحكمة هل أحالتها الى أنها جزء من الضفة، رغم انها تحمل "وضعا خاصا"، حتى في نص الدعوة، لذا الاسقاط بذاته مشبوه وطنيا..

والحكم باجراء انتخابات جزئية في بعض من "بقايا الوطن" ووقفها في جزء آخر، تحت غلاف لا قانونية الوضع القائم في قطاع غزة، هو بذاته ايضا قرار مشبوه، ليس من باب منحه الانقسام بعدا مضافا، فذلك لا يحتاج لقرار من محكمة العدل، بفضل قطبي الكارثة الانقسامية، تنيظم الرئيس عباس وحماس، بل انها تأمر باجراء الانتخابات في الضفة فقط، متجاهلة كل خطر حول قرارها سواء لخدمة المشروع الاسرائيلي الجديد، او لفتح الباب لتجزئة المجزأ من "بقايا الوطن"..

لجنة الانتخابات المركزية طالبت بتأجيل الانتخابات ستة أشهر، دون ان ان تسبب لماذا هذه الأشهر فقط، وليس تأجيلا الى حين تتضح معالم المشهد برمته، احتمال قد يكون، لكن احتمال آخر لا زال قائما وهو أن يفاجئ الرئيس عباس الشعب ويقرر "ضمن رؤيته الحكيمة جدا "، كما حدث في مشاركته العبقرية بجنازة بيريز ، باجراء الانتخابات في الضفة فقط ، دون القدس وقطاع غزة، تحت شعار "إحترام حكم القضاء"..

لو فعلها الرئيس عباس وأدار ظهره لتأجيل الانتخابات يعلن رسميا انه ذاهب الى الأخطر السياسي، ودون أن نذهب الى بحث تفاصيل ذلك، سننتظر لما بعد قراره، ولكل قرار رد وقرار ايضا..

ومع تلك الشبهات السياسية لقرار محكمة العدل العليا، هناك الشبهة القانونية الأخطر، بعد أن قاد عضو قيادة فتح توفيق الطيراوي "حربا علانية" ضد "فساد رأس القضاء ومحكمة العدل العليا"..اتهامات مسجلة صوتا وصورة ووثائق، أدت ردا من رأس القضاء برفض الاتهامات، بل ولجأ الى "عشيرته" كحصن حماية، في تسجبل رسمي أنه لا يثق بأجهزة السلطة لتكون حامي "رأس العدالة القانونية"..

وفجأة صمتت معارك الفساد والفساد المتبادل، وكأن شيئا لم يكن، حتى "صلحة العرب القبلية" لم تتم، بأن يجلس الطرفين عند "مختار القبيلة" لشرب فنجان قهوة التصالح أو التخارس لم تتم..

هل بعد ذلك يمكن الثقة بأي قرار يصدر عن هيئة رأسها متهم بالفساد، أو أن رأسها لا يثق بأجهزة السلطة لتحميه مما طاله من اتهامات خطيرة تمس شرفه ومكانته ..

القانون ليس "نصا جافا" بل قبل النص هناك روح، وروح القانون تكون أقوى احيانا من القانون، فهل لنا أن نثق بنص حكم قانوني من هذه الجهة المعطوية سواء بحق أو بباطل، ما لم يتم توضيح كل ما كان..

لما لا يعتبر قرار المحكمة مجاملة سياسية بغطاء قانوني لرغبات رأس السلطة لإغلاق ملف "فساد رئيس المحكمة العليا"، حسب الطيراوي، أو ترضية خاصة لفتح صفحة جديدة.بين تلك الأطراف، ولكن على حساب الوطن.

ما حدث يؤكد أن الوضع القائم في "بقايا البقايا" بالضفة بات تحت "شبهة سياسية قانونية مركبة" وجب التصويب، قبل فوات الآوان..

ملاحظة: أصدرت النيابة الفلسطينية بعد مرور اسبوع على اعتقال رياض الحسن بيانا أسمته "توضيحيا"، ودون الدخول في مضمونه فذلك سيكون عبر تقرير تفصيلي لاحق، فما ورد يؤكد أن المسألة سياسية بامتياز لأن "التوضيح" جاء تحت ضغط حملة تضامن بدأت..لشبهة أوضح من بيان مرتبك..

تنويه خاص: الرئيس عباس غائب عن الاعلام منذ 48 ساعة..هل هو داخل بقايا الوطن معكتف تحت ضغط ما حدث غضبا وطنيا ، ام خارج البقايا في منطقة معزولة في حالة تفكير..مهم توضيح أين الرئيس الآن!

لا "نائب" لعباس في معرض القانون!

كتب حسن عصفور/ يمكن القول، أن "جرة الحرج السياسي تم كسرها" في تناول مستقبل المشهد الرئاسي لفلسطين، فيما بعد محمود عباس، ولم يعد النقاش "حكرا" على وسائل الاعلام الدولية أو العبرية، التي كانت هي، ومنذ أشهر عدة تتداول المسألة بشكل اعلامي وسياسي، بعيدا عن "الحساسية العاطفية" عند الشعب الفلسطيني عامة وأبناء فتح خاصة..

ومع أن موضوع ما بعد عباس ليس "مقدسا" من البعدين السياسي والقانوني، لكن "الحرج" شاب الموقف العام وطنيا من التعامل معه، بل أن كثيرا من أبناء فتح، قيادة وعناصر، اعتبروا أن الحديث في هذا يمثل "خيانة وطنية"، دون أن يتوقفوا أمام قول لا صلة له بالواقع السياسي سوى "تقديس الشخص" على حساب حق الوطن والقضية والمشروع..

وبعد أن تناولت وسائل الاعلام ما بعد عباس، بدأت تتسرب بعض التصريحات غير الرسمية من شخصيات قيادية تشير ال تلك المرحلة التي لم تعد بعيدة، ولعل عضو مركزية فتح عباس زكي، فتح باب النقاش وإن كان في معرض النفي لترشيح ناصر لقدوة، لكنه دق باب النقاش السياسي لما بات "ضرورة وطنية" بعيدا عن "تهويل حركة فتح" لصحة رئيسها وسنه العمري..

لكن الأكثر أثارة سياسية، هو دخول عضو اللجنة التنفيذية (مستقل فصائليا وليس سياسيا) د.اسعد عبد الرحمن ليلقي "قنبلة سياسية" تخرج عن "النص المكتوم"، باعلانه وجود نقاش وبحث لتعيين "نائب" للرئيس عباس، ويؤكد ان ذلك محل نقاش داخل أوساط حركة فتح وغيرها، ومتعلق بسن الرئيس عباس وصحته..

عبد الرحمن اشار الى، أن هناك " "هناك تمنيات وتدخلات فلسطينية، من الفصائل لاسيما حركة "حماس"، فضلاً عن تمنيات وتدخلات عربية وإقليمية، بما فيها الكيان الإسرائيلي، عدا عن التدخلات الغربية، حيث يريد الجميع إدارة الكرسي إلى دائرتهم".

وبعيدا عن القيل والقال، و"التمنيات الداخلية" أو "الخارجية"، فإن الحديث عن تعيين "نائب" للرئيس الفلسطيني يمثل "تحديا جديدا" لـ"بقايا القانون الأساسي"،

بل ويمكن اعتباره قفزة سريعة في الهواء لتكريس "الانقسام الوطني سياسيا وجغرافيا"، وخطوة تشكل "هدية سياسية بغلاف قانوني" بإعلان رسمي لانشقاق حركة حماس بقطاع غزة حتى "تصويب المشهد الفلسطيني"..

الحديث عن ما بعد عباس، لا يجب أن يقفز بالتفكير لثقب "جدران الخزان القانوني"، والبحث عن صيغة تبدو لحل "أزمة فصيل" على حساب البحث لحل في سياق الشرعية لمستقبل وطن..

الى جانب أن حركة فتح ليس هي جهة الاختصاص السياسي أو القانوني لتسمية نائب للرئيس، مهما كان حجمها وأثرها وقوتها، واي مواطن يمكنه أن يسقط ذلك أمام محكمة بداية وليس محكمة عليا، عدا أن المحكمة الدستورية، مهما بلغت "موالاتها" لن تستطيع "تغليف ذلك ببعد قانوني"..

وكي لا ينشغل أهل فلسطين بحثا عن "مصيبة جديدة" آن أوان التفكير الوطني ضمن القانون الممكن، لدينا لجان قانونية في المجلسين الوطني والتشريعي وايضا جسمين قانونيين، مهما اختلفنا معهما، المحكمة الدستورية ومحكمة العدل لعليا، يمكن الاتفاق على ان تكون "لجنة قانونية عامة"، تقوم بدراسة القانون الأساسي لمنظمة التحرير والقانون الأساسي للسلطة الوطنية، مع ما تراه مناسبا من "صيغ قانونية مناسبة" لوضع "الصياغة الرسمية قانونا" لسد الفراغ في حالة شغور منصب رئيس السلطة الوطنية، وذلك ما لم يتم اعلان "دولة فلسطين" قبل شغور المنصب..

تشكيل "اللجنة القانونية العامة" يبتعد عن "الفصائلية" قدر الممكن، على أن يتم المصادقة علي الصيغة المتفق ليها إما عبر "الاطار القيادي المؤقت للقيادة الفلسطينية بمشاركة كل القوى بما فيها حركتي حماس والجهاد"، او عبر جلسة طارئة للمجلسين المركزي والتشريعي بكامل قوامهما للمصادقة على مقترح "اللجنة القانونية العامة"..

بذلك نكون أمام نص بات له بعد قانوني يمكن اعتباره "تعديلا دستوريا" طارئا، تم ضمن "حالة توافقية"، ما يمثل حماية سياسية للكيانية الوطنية وللممثل الشرعي منظمة وسلطة أو دولة..

التفكير اللا فصائلي، البعيد عن "العصبوية الضيقة" هو الطريق الوحيد لحماية المشروع والممثل، وغيره تكون "الهدايا المجانية" لدولة الكيان احتلالا ومشروعا تهويديا بديلا..

النقاش في مستقبل الوطن أكثر "قدسية" من الأسماء مهما بلغ تعصب البعض لها سواء بحق أو نفاق!

ملاحظة: مثير عدم رد فعل دولة الكيان "عسكريا" على "عملية القدس"..السؤال هل الصمت "تجنبا لعمليات أشد" أم "لغاية في نفس يعقوب..وما أدراك من هو يعقوب"!

تنويه خاص: قرار "العربية السعودية" بوقف إمداد مصر بمشتقات بترولية "عقابا" لموقف أرض الكنانة من المسألة السورية هو ضرر للمملكة أكثر كثيرا من مصر..المشتقات يمكن الحصول عليها، ولكن "عداء مصر" لا يمكن تعويضه لبلد باتت تحت الخطر!

لجنة الانتخابات المركزية تعلن "إنقلابا دستوريا" على عباس"!

كتب حسن عصفور/ بعد ساعات من صدور قرار محكمة العدل العليا في "بقايا البقايا من الوطن" - الضفة المحتلة - ، بإجراء الانتخابات المحلية في الضفة دون قطاع غزة، ووجه القرار بحملة وطنية عامة، سياسية وقانونية، تكشف فيه مصائب ذلك القرار، وآثاره التدميرية على بقايا المشروع الوطني..ولم يتوقف الحملة أمام بيان النائب العام "التهديدي" لساب ليس أون نقاشها الآن..

حملة لم تستثن منها سوى "الفئة الضآلة وطنيا"، أجبرت الحكومة المعلقة على اعلان تأجيل الإنتخابات لمدة 4 أشهر، وطبعا كما هي عادة هذه الحكومة "غير الرشيدة" لا تبرر ولا تفسر ولا توضح لما قرارها، ولما أربعة اشهر مثلا..

ورغم هذا البيان الحكومي، جاءت اللطمة الكبرى من لجنة الانتخابات المركزية لتعلن أنها "الغت العملية الانتخابية" وكل ما يترتب عليها، وأنها ستعيد كل الأموال التي دفعت لها كرسوم المشاركة الانتخابية..

قرار لجنة الانتخابات، من الناحية الشعبية والوطنية قرار صائب جدا، وحكيم الى درجة تفوق كل ما سبقها، رئاسة وحكومة وفصائل، رغم ان رئيسها قاتل وعمل كل "المستحيلات" لاجرائها دون سبب مفهوم، لما كل ذلك "اللهاث" حتى وصل في رحلة مخالفة للتقاليد الانتخابية الى عاصمة "البلاد القطرية" ويلتقي قادة حماس، بشكل فتح كل أبواب الريبة السياسية..

قرار لجنة الانتخابات المركزية، وبعيدا "عن الاتفاق مع مضمونه الوطني"، لكنه يفتح بابا مختلفا ومسارا قانونيا، بل وربما سياسيا، هل من حق هذه اللجنة المهنية أن تصدر قرارا من المفترض انه "قرار سيادي" بالدرجة الأولى، وهو ملك فقط لرئيس السلطة الوطنية، وحكومته الخاصة..

ولو عدنا للخلف قليلا، نرى بأن من أصدر قانون إجراء الانتخابات البلدية كان رئيس الحكومة، بعد موافقة الرئيس عباس، رغم انه كان مفاجئا للجميع، بما فيها قيادة حركة فتح، كما أعلن الحمدالله صوتا وصورة في حوار تلفزيوني لا زال موجودا، قالها بـ"فخر وتعال" أصاب قيادة الحركة المسؤولة "نظريا" عن الحكومة الخاصة بصدمة ودهشة يبدو أنها لم تفق منها بعد..

وعليه، كيف حدث ما حدث، وأصدرت لجنة "خاصة مهنية"، مهمتها تقوم على تحديد المسار الإجرائية للعملية الانتخابية، ولا صلة لها بتحديد موعد أو الغاء موعد، فذلك "شأن حكومي بامتياز"..حتى بيانها الأول بتأجيل الانتخابات ستة أشهر تجاهلته الحكومة وقررت المدة بأربعة اشهر في رسالة انها صاحبة القرار وليس لجنة د.حنا ناصر..

ولذا، السؤال الأساسي ليس صواب الإلغاء من عدمه، ما نقف أمامه، بل ما هي الصفة التي تعن بها هذه اللجنة ذلك القرار "السيادي" أو الحكومي..

وبما أن الرئاسة الفلسطينية، وحكومتها لم تعلق من قريب أو بعيد على قرار اللجنة "السيادي"، بل ونشرته وسائل اعلامهما دون أي تحفظ، فذلك يكشف أننا

أمام حالة "فقدان السيطرة السياسية" على مقاليد الأمر في "بقايا البقايا من الوطن"، وانها لم تعد تدرك ما لها وما عليها، سوى فيما يتعلق بالجانب الأمني البوليسي لكل من قال لا لمشاركة عباس في جانزة بيريز..

قرار "سيادي" تعلنه لجنة مهنية متجاوزة بشكل علني، القانون الأساسي ومواده، وقانون الانتخابات وتعديلاته، دون أن تجد من يردعها قانونا، او سياسة، نكون امام "مشهد تيه سياسي حقيقي"، أو "الطاسة ضايعة"..لم يعد هناك حدود للقرار السياسي ومن هو فعلا صاحب السلطة وقرارها..

الغريب، ان حركة فتح، بصفتها الراعي الرسمي للسلطة في الضفة، تجاهلت هي الأخرى ذلك القرار، رغم ما يحمل كل أشكال الإساءة للسلطة التنفيذية، بل ومقام "الرئاسة القانوني"، وهي بذلك البيان أعلنت "شغور" موقع الرئيس وعدم الاعتراف بالحكومة..

هل يعقل الذي حدث، ولا يجد من "الفرقة العباسية" ردا، وهي التي لا تنام قبل أن تطمأن على "مقام الشرعية"، وتقاتل كل من ينتقد خطوة أو موقف للرئيس، لكنها تنام نوماعميقا، وتصاب بخرس شامل عندما تخرج لجنة لتهين الرئيس والرئاسة والحكومة والقانون الأساسي..

وإن تجاهلت "الفرقة العباسية" تلك "الإهانة القانونية السياسية"، فكيف يصمت "القضاء الأعلى" و"المحكمة الدستورية" على خرق علني صريح فاضح لكل ما له صلة بالقانون في بقايا الوطن..

قرار لجنة الانتخابات المركزية بالغاء العملية الإنتخابية يكشف بلا جدل، ان هناك "فراغ سياسي" بات حاضرا، وأن أدوات التطبيل اصابها الإنهاك من "الإنشغال" بمواجهة الشعب الغاضب فلم تدرك مخاطر قرار لجنة حنا ناصر..

ويبدو أن "غياب الرئيس عباس" عن المشهد لمدة خمسة ايام، دون معرفة أين هو وما يفعل، وسبب الإختفاء، فتح الباب لأن تعلن لجنة الانتخابات قرارها "السيادي"..في خطوة استخفافية غير مسبوقة..

هل يدرك البعض أن "الشرعية الوطنية" ليست بيانا ولا حشوا ولا صراخا..الشرعية فعل وانتماء وقرار وطني مستقل حقيقي، وليس مستقا تمثيلا هزليا ..

السؤال، هل بدأت رحلة ما بعد عباس تدق باب السلطة عبر بيان من غير ذي صلة..هل هو البيان رقم 1 للمرتقب!

ملاحظة: إنشغلت "مواقع التواصل الاجتماعي" بقرار الحكومة العباسية حول منع الموظفين من العمل الخاص بعد انتهاء الدوام الرسمي..المفارقة التي كشفها نشطاء المواقع هو أن رئيس الحكومة لا زال رئيسا لجامعة النجاح..استهبال نادر، ولكن هل لا زال يستلم راتبه ومهامه من الجامعة أم لا..بدها محكم شرعي يا رامي!

تنويه خاص: "صاروخ غزة" و"رد تل أبيب" و"مهادنة حماس" كلها في سياق "تحت السيطرة" الى حين وجوب "الشيء المرتقب"!

مبادرة د.شلح..إنطلاقة سياسية واجبة!

كتب حسن عصفور/ في واحدة من "المفاجآت" السياسية التي تطل على المشهد الفلسطيني، كثيرها مثير للريبة ونادرها يمنح "الأمل المفقود" حراكا لترسيخ حقيقة الضرورة أن البعض "التائه" عقلا ورؤية لن يكون هو "سيد الموقف" في تقرير مسار المشهد رغم "العتمة" المحيطة به..

وأحد أبز مفاجآت "الضرورة السياسية والأمل المنتظر"، جاءت مبادرة د.رمضان شلح أمين عام حركة الجهاد، في ذكرى إنطلاقتها الـ29، وهي مناسبة تستحق تسجيل تقدير خاص لها لتميزها الايجابي في التعامل الوطني، وحضورا دون "ضجيج" في فرض سياسي..

والحديث عن "المفاجأة" لا يقتصر على نص المبادرة ذاته، لكنها، المرة الأولى التي تتقدم بها حركة "الجهاد" بمبادرة سياسية شاملة، لتكسر "تقليدا لا يبدو

حميدا"، أنها خارج "النص المبادر" في المسار السياسي، وهذه مسألة غاية في الأهمية، بالإنتقال الحركة عبر "مبادرة شلح" من الترقب السياسي الى محاولة الفعل السياسي، فما بالك وهي "مبادرة شاملة"، تعني أننا أمام مشهد جديد لدور الجهاد..

كما أنها المرة الأولى منذ توقيع "اتفاق أوسلو" التي تتقدم بها حركة سياسية فلسطينية بنص شامل بحثا عن "تصحيح المسار"، و "ترسيخ المسار" في مواجهة المشروع التهويدي، الى جانب أنها كسرت "طابو المبادرات الجزئية"، وتتجاوز كل ما سبقها، بما فيها وثيقة "الأسرى" عام 2006..

ومن حيث النص، وبعيدا عن "اللغة - المصطلح" الذي يحكم حديث قائد الجهاد بحكم المسؤولية التنظيمة والثقافة الفكرية الاسلاموية، فإن نص المبادرة، تعامل مع جوهر البرنامج المفترض أن يكون، مع بعض "ثغرات" تستوجب أخذها، خاصة وأن د.شلح، لم يدع الكمال السياسي فيما عرض، ولا "نصا مقدسا"، بل هي "مبادرة تمثل إنطلاقة لحراك سياسي وطني فلسطيني" خارج "قطبية الانقسام"..

الدعوة لالغاء اتفاق أوسلو، ومع تعديل للنص اللغوي، واستبداله بوقف العمل به، واعتباره منتهي الصلاحية نصا وزمنا، تكون هذه المسألة الجوهرية التي يجب بناء المشروع الوطني القادم عليها، وهي تترابط بمسألة، سحب "الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير ودولة الكيان"، والذي لم يعد له "وجودا اسرائيليا"، فدولة الكيان ألغت الاعتراف بمنظمة التحرير منذ زمن نتنياهو "الأول" بعد 1996..لذا الواقع يفرض ذلك..

لكن البديل هنا، الذي لم يشير له د.شلح، هو استبدال "الاعتراف بين المنظمة والكيان" بـ"اعتراف بين دولة فلسطين والكيان"، والمسألة هنا ليست شكلية ولا خلافا في اللغة، بل هوجوهر سياسي هام..

المطالبة بوقف العمل باتفاق أوسلو والاعتراف المتبادل بين منظمة وكيان، يجب أن يكون المسألة المركزية لأي حوار وطني حقيقي، كونه المدخل الضرورة نحو صياغة "مشروع وطني تحرري فلسطيني شامل في مواجهة مشروع تهويدي عنصري احتلالي..

ولكن ذلك يجب أن ينطلق من "حقيقة سياسية راسخة"، وهي قرار الأمم المتحدة رقم 19/ 67 لعام 2012 حيث اعترفت الأمم المتحدة بدولة فلسطين ضمن حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة، وباتت عضوا مراقبا، وبلا أي جدال، مثل ذلك القرار "نصر تاريخيا للشعب الفلسطيني" برسم "بقايا الوطن" ضمن "دولة بحدود واضحة قاطعة"، وتلك قضية مركزية لا يجب الاستخفاف بها أو القفز عنها، عند الحديث عن "المستقبل الوطني"، بل أن قرار الاعتراف بدولة فلسطين هو ذاته باب المستقبل الوطني..مع بقاء قرار 194 حول حق العودة جزءا من "مستحقات دولة فلسطين".
والحديث هنا، عن اعتراف رسمي وليس شكلي من الأمم المتحدة، يشكل سلاحا سياسيا جوهريا لقطع الطريق على "تهويد الضفة والقدس واحياء مشروع توراتي باسم مملكة يهودا والسامرا"..التي قام أحد مستشاري الرئيس عباس بتدشينها قبل ايام ومرت بسهولة ويس، رغم فجورها الوطني الكبير.

لا يمكن لأي حوار أو مبادرة أن يكتب له النجاح دون وضع هذا القرار في جوهر النص "السياسي المقدس"، ورغم القيمة الكبرى للقرار الأممي، فإن الرئيس محمود عباس يصر بطريقة مثيرة للشكوك المطلقة على تغييبه عن التنفيذ، رغم انه السلاح الوحيد الذي بات ممكنا لطعن المشروع التهويدي الاحتلالي طعنة سياسية قاتلة..

نعم ..اعلان قرار الأمم المتحدة حول دولة فلسطين هو الرد الأنجع - الاستراتيجي على المشروع الاحتلالي..

د.شلح، اضاء مواقفا يمكن اعتبارها قديمة لفصائل منظمة التحرير، منها ما يخص تثبيت مفهوم "المقاومة بكل أشكالها"، ولم تعد "حصرا كفاحا مسلحا" أو "البندقية هي الرد"، بل"المقاومة الشاملة هي الرد"، وهنا سجل له وضعه المقاطعة المتصاعدة للكيان العنصري شكلا للمقاومة، مع مطاردة المحتلين في المحاكم الدولية..مفهوم سياسي يمثل تطورا في رؤية الجهاد يخدم البرنامج المقبل..

وبالتأكيد، فإن الحديث عن اعادة الاعتبار لمنظمة الحرير لتصبح "إطارا جامعا" للشعب الفلسطيني، فهي تمثل انحيازا كاملا للشرعية الوطنية ضد "نزعات

البديل"، التي تطل برأسها عبر مشاريع وصيغ مختلفة، سواء منها مبادرة ليبرمان الأخيرة "العصا والجزرة" أو مشروع "سلطة غزة الخاصة" الذي بدأ يتحرك عمليا على أرض الواقع، لذا فما عرضه د.شلح بخصوص منظمة التحرير يمثل تمسكا ايجابيا بالممثل الشرعي الوحيد وردا على أشكال التآمر البديلة..وهذا لا يعني عدم تطوير الممثل بما يجب أن يكون إطارا شاملا وجامعا..

د.شلح في مبادرته كسر حوار "السياحة التصالحية"، الى حوار وطني شامل لبرنامج تحرري وطني..

نعم..مبادرة د.رمضان شلح، أبو عبدالله كما يحب أن ينادى دوما، حملت "جديدا سياسيا ليس لغة فقط، ولكن قوة دفع وتحديد مسار، هو لم يخترع نصا ولكنه أعاد للنص إختراعه الوطني الذي تآكل كثيرا..مبادرة تستحق كل الفعل الايجابي، دون الإختباء وراء ما ليس بها فكل ما بها وليس بها، هو جزء من حوار مفترض له أن يكون، لصياغة قاسما وطنيا سياسيا مشتركا، أداة ورؤية..

ملاحظة: أحد كتبة "الرسمية الفلسطينية" وصف حالنا الراهن بأنه "انتصارات متتالية" بفضل "حكمة الرئيس وحلمه السياسي"..قديما قالوا اذا هاي انتصارات خلينا بالهزائم على هيك.. لا حل لـ" النفاق العاهر"!

تنويه خاص: الأمن الفلسطيني سرب معلومة أنه اعتقل 5 اشخاص احتفلوا مع المستوطنين داخل مستوطنة الى وكالة أجنبية، اتهمومها قبل كم يوم أنها تقوض "شرعية الرئيس".ليش الخبر بس عندهم..وشو مالها وسائل اعلام الرئيس ..ام انه خبر مضروب..صحيح شو راي ناطقي فتح بالخبر اصلا..الخزي بات قليلا عليكوا!

مع "خطف المؤسسة"..ماذا بعد الرئيس عباس وليس من بعده!

كتب حسن عصفور/ لم يعد هناك "حديث سياسي" في الشأن الفلسطيني أكثر تداولا وتناولا من ما يسمى "اليوم التالي" لرحيل الرئيس محمود عباس، إذ أصبح "جزءا حيويا" لوسائل الاعلام، خبرا وتقريرا وتحليلا، وبالتأكيد فإن

امريكا ودولة الكيان وبعض العرب، وأهل الدار من فلسطين يتابعون كل "كلمة " يتم بثها، بعيدا عن التدقيق كثيرا..

الاهتمام يتسع بما سيكون في "اليوم التالي"، عدا بعض من "أنصار الرئيس عباس" الذين يتعاملون مع المسألة، وكأنها "مؤامرة" ويرون في أي كلام عن ذلك محاولة للنيل من "القيادة التاريخية" للشعب الفلسطيني، دون تعريف حقا ما هي هذه "القيادة التاريخية"، وهل تلخصت الآن في شخص الرئيس دون غيره من آخر قادة فتح التاريخيين البعيدين كليا عن أي دور أو أثر سياسي في القرار الفتحاوي والوطني، وبالتحديد، فاروق القدومي (أبو لطف)، وأبو الأديب الزعنون، وأبو ماهر غنيم، الى جانب أخر عنقايدها من قيادات فلسطينية غير فتحاوية، والرمز الأبرز نايف حواتمة، وبعض من خرجوا عن المسار كأحمد جبريل..لذا محاولة بعض فتح في زج "تسمية" كهذه ليس سوى وهم سياسي..

ومع ذلك ليست تلك القضية التي يقف أمامها الشعب مع أنها تعكس كم هناك ارتباك في "الرؤية ووعي المرحلة"، حيث السؤال المركزي لم تجب عنه أو عليه حركة فتح الرسمية، وبالتحديد "الإطر الحركية"، مركزية ومجلس ثوري، رغم أنها تعقد جلسات وتشير دوما الى أنها ستبحث تعيين نائب للرئيس، دون أن تفي بوعدها، علما بأنه ذلك ليس هو الحل على "الفراغ الدستوري" الذي سيكون مع رحيل عباس..

يحق لفتح ان تسمى ما تريد لها رئيسا، لكنها لا تملك الآن أي "سلطة قانونية" لتسمية رئيس لفلسطين، سلطة أو دولة لو تم إعلانها قبل رحيل الرئيس، وكذا منظمة التحرير فهناك اسس قانونية واجبة التنفيذ، لا يمكن لأي كان القفز عنها سوى الى "الفوضى السياسية الكبرى"، وهو ما سيكون لو استمر الفراغ، وبذا تكون "أم الهدايا" لدولة الكيان..

سنتوقف أمام "الخيارات الممكنة" قانونا وليس رغبة، لـ "سد الفراغ" في اليوم التالي للرحيل العباسي، على ضوء ما هو قائم من "خطف الشرعية البرلمانية"، وبالتالي "خطف "القانون الأساسي":

*رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني رئيس مؤقت الى حين اجراء الانتخابات، وفقا للقانون الأساسي، وهو شخصية تنتمي لحركة حماس، ولكن المجلس

والقانون في "دائرة الخطف" من طرفي الانقسام، بل أن المجلس التشريعي لم يعقد له جلسة واحدة منذ يونيو (حزيران) 2007 عندما خطفت حماس قطاع غزة بانقلابها العسكري، فكان الرد الفتحاوي، استخدام سلطة الرئيس لتعطيل القانون الأساسي، عبر عدم اصدار مرسوم رئاسي بدعوة عقد المجلس في دورة جديدة..أي عمليا المجلس لم يكمل عاما ونصف قبل أن يذهب الى "ثلاجة الخطف"..

وهنا من الصعب قبول أي طرف باعتبار رئيس المجلس التشريعي سيكون رئيسا مؤقتا، دون التوافق الوطني، الذي لا ملامح له، ما يستوجب "حكما دستوريا خاصا" للتعامل مع "الممكن القانوني" بنص خاص لأحقية ذلك، من المحكمة الدستورية مع أنها محكمة شكلت لغاية مختلفة، لكن ما بعد االرحيل قد يكون لها رأيا مختلفا..

ولو حدث توافق وطني على تولي رئيس التشريعي الرئاسة المؤقتة، هل ستسمح دولة الكيان بإجراء انتخابات تشريعية بعد 3 أشهر، وفقا لمقاييس آخر انتخابات عام 2006، بالتأكيد ذلك لن يحدث إطلاقا، وسيكون لها مصلحة ببقاء الوضع رئيس حمساوي دون اي "سلطة"، متناقض سياسيا مع منظمة التحرير، ما يجسد رغبة دولة الكيان لتسجيد الإنقسام في مؤسسات الشعب الفلسطين!

*منظمة التحرير: في ظل الوضع القائم، يتولي أمين سراللجنة التنفيذية صائب عريقات، عضو مركزية فتح، رئاسة المنظمة الى حين عقد المجلس المركزي، صاحب الأمر القانوني في تسمية رئيس جديد، وعندها نكون أمام احتمالات متعددة، قبول تسمية عريقات شرط تزكيته من فتح، وهو ما يبدو غاية في التعقيد، أمام تكوين المركزية الراهن، وسيرى كثيرون منها أنهم الأحق منه، وهو "الأحدث" في عضوية فتح من بينهم..ودون حساب أثر حماس والجهاد وفصائل لا تشارك فالمسألة ليست بيسر أيضا، ما قد يفتح باب "إشكالية" سياسية وليست قانونية..

*دولة فلسطين: والتي يمثل إعلانها "حلا سياسيا سحريا" لتلك "الأزمة القانونية" لسد شغور "اليوم التالي"، من خلال "برلمان الدولة" والمفترض أن يكون مشكلا من أعضاء المجلسين المركزي والتشريعي، ولكن اصرار الرئيس عباس

"وقيادته الفتحاوية" على عدم إعلان الدولة بلا سبب سياسي أو وطني، لكنه ربما "خوفا" من عقاب دولة الكيان، يبقي الأزمة القانونية قائمة..

نحن أمام "فراغ قانوني" هناك من يريد الحفاظ عليه، بعيدا عن "أكاذيب يتم الترويج لها"، فأي إطالة لعمر "الفراغ القانوني" هو "المؤامرة الحقيقة" على الشعب الفلسطيني، لأنها ستفتح باب "الفوضى الأمنية - السياسية" في "بقايا الوطن" ضفة وقطاع، وأيضا فيما يتعلق بمنظمة التحرير بصفتها الممثل الشرعي الوحيد، حيث لن تقبل حماس تسمية رئيس للمنظمة في غيابها، وكذا الجهاد وفصائل تقيم في سوريا..

ولذا السؤال، ليس من سيكون رئيسا بعد رحيل الرئيس عباس، " بل ماذا سيكون بعده في اليوم التالي في ظل الفراغ القانوني".. "الفوضى الشاملة" وهي مسألة باتت واضحة تماما تستعد لقطفها دولة الكيان لتمرير مشروعها التهويدي - الانفصالي..

ولذا، لقطع الطريق على "المؤامرة" الحقيقية وهي نشر الفوضى بديلا، من واجب قيادة فتح، قبل غيرها أن تسارع وطنيا لعدم السماح بإحداث "فراغ قانوني"، من خلال السعي الفوري لإعلان دولة فلسطين، والمسارعة الى التعامل الايجابي مع مبادرة د.رمضان شلح كأساس لحوار وطني..إذا كانت حقا تريد قطع الطريق على مؤامرة تستهدف المشروع الوطني، وتكف عن

"إختراع مؤامرة" أخرى، تعلم يقينا أنها "لعبة ترهيب" لمن يصاب بالارتعاش مع أي "همسة من دولة الكيان" لإبقاء "الفراغ القانوني" قائما، وقطع الطريق على اعلان دولة فلسطين..وفتح باب الفوضة المدمرة للمشروع الوطني..

ملاحظة: هل يمكننا أن نقرأ مرة واحدة، أن الوزير الأول رامي الحمدالله أخذ قرارا عقابيا بحق وزير او موظف بات مسؤولا عن "إعدام" عدد من المواطنين الغزيين بسبب "دائرة العلاج الخارجي"، التي بات اسمها "دائرة حكم الإعدام" لأهل غزة..ممكن يا دوك مرة بس!

تنويه خاص: بالأمس ابتهجت مواقع اعلام التحالف الأمريكي والإخواني بعدم حصول روسيا على مقعد في مجلس حقوق الانسان، اعلام الردة والتخريب

اعتبره نصر لحقوق الانسان..فازت السعودية والعراق فخرست تلك المواقع..للعلم مش أكتر!

"مفاوضات الهباش الدينية" خدمة للنظرية التوراتية!

كتب حسن عصفور/ مضت ايام عدة على قيام وسائل اعلام "يهودية" و"عبرية" على كشف "لقاءات تفاوضية بغطاء ديني" شارك فيها محمود الهباش، مستشار الرئيس محمود عباس وقاضي القضاة الشرعي، الى جانب "قيادات دينية واستيطانية"، شملت "المسؤول الديني لليهود الشرقيين" وحاخام مستوطنة "غوش عتسيون"..

معهد واشنطن الأمريكي، المعلوم جيدا بقيامه بتقديم أهم التقارير المعادية للشعب الفلسطيني، بل ولمنظمة التحرير، ويمثل جسرا "أكاديما أمريكيا" لتمرير الرؤى اليهودية التوراتية، كان راعيا للمفاوضات "الدينية" بين الهباش وقادة اليهود الدينيين..

وقبل البحث فيما هو "شرعي" و"غير شرعي" بتلك اللقاءات - المفاوضات التي انتهت باحتضان رئيس دولة الكيان لها، نتوقف أمام ما قاله ديفيد ماكوفسكي وديفيد بولوك منظما اللقاء في بيانهما بأن الهدف هو من "أجل تعزيز السلام والتأكيد على معارضتهم لجميع أشكال العنف القائم على أساس ديني".. وخلص اللقاء "الديني" الى: "نحن نشجب قتل الأبرياء أو أي نوع من الاعتداء على الآخر . نعتقد أن القتل المتعمد للأبرياء أو محاولة قتلهم يُشكل/تُشكل إرهاباً [ضد المجتمع]، سواء ارتُكب/ارتُكبت من قبل المسلمين أو اليهود أو غيرهم. ومن هذا المنطلق، نشجع جميع أبناء شعبينا على العمل من أجل قيام سلام عادل واحترام متبادل لحياة الإنسان والحفاظ على الوضع الراهن للأماكن المقدسة والقضاء على الكراهية الدينية".

وقد لخص ماكوفسكي المسألة قائلا، "لقد شهدنا على مدى العام الماضي ارتفاعاً في حدة التوتر بين الإسرائيليين والفلسطينيين أدى إلى عواقب وخيمة. وبما أن

الكثير من أعمال العنف التي وقعت في العام الماضي كانت بدوافع دينية، آمنا أنه من الحيوي أن يتحدث القادة الدينيين علناً". ينبغي أن لا يفترض المرء أن اجتماعاً بمفرده يمكنه أن يكون نقطة التغيير، ولكن بإمكانه أن يوفر أساساً هاماً للبناء عليه."

الفكرة الرئيسية التي سعت الدوائر الصهيونية، الأمريكية والإسرائيلية، تمريرها من عباءة اللقاءات مع محمود الهباش هو "الصراع القائم وما يترتب عليه من أعمال "قتل" هي نتاج دوافع دينية"..وتلك تلخيص مكثف للنظرية التي عملت دولة الكيان منذ تأسيسها وقبلها الحركة الصهيونية نشرها، أن الصراع ليس بين قوة استعمارية اغتصبت ارضا لشعب آخر، بل هو صراع نتاج دافع ديني، لا أكثر..

اللقاء الهباشي مع الصهاينة بشقيهم، أزال أي بعد تحرري في الصراع مع الحركة الصهيونية، وأحال حركة التحرر الوطني الفلسطينية والمقاومة الشاملة بأنها "عمليات قتل بدوافع دينية"..

الهباش" بما صدر بعد لقاءات بدأت في أحد أخطر مستوطنات الضفة، والتي اصر البيان على اعتبارها "مدينة"، تأكيدا لضمها لدولة الكيان، منح الحركة التوراتية "روحا وقوة" بغطاء "ديني اسلامي" وبثوب فلسطيني..من أجل حرف مجمل الصراع القائم بين حركة عدوانية استيطانية الى "عمليات قتل بدافع ديني وارهابا.."

ولم يكتف الأمر بمنح "الصهيونية" روحا وقوة بل أحال عمليات المقاومة الى اعتبارها "عمليات قتل متعمد للأبرياء..مضافا لها الاعتراف بالوضع القائم في الأماكن المقدسة" دون تحديد ما يشير الى ما تحاول اسرائيل اصباته بارتباط يهودي بالقدس والأقصى، والذي كان صراعا في اليونسكو!

بداية ومع صدور بيان الجهة المنظمة، وما نشرته وسائل الاعلام العبرية مرفوقا بصور حميمة جدا، كان الظن ان هناك "دسيسة سياسية فكرية" نصبتها تلك الجهات الصهيونية لطرف فلسطيني، لتمرير موقف توراتي لخدمة الهدف المعلن من قبل حكومة نتنياهو، وهو فرض مفهوم "يهودية الدولة" بما يشمل الجزء "المهود في الضفة باعتباره أرض الأجداد خلال مملكة يهودا والسامره"..

ولذا توقعنا أن تبادر الرئاسة الفلسطينية وحركة فتح، باعتبارها "قائد السلطة الرسمي"، لتكذيب كل ما صدر، ونفي صريح ان تلك محاولة صهيونية رخيصة لتشويه الحركة الوطنية الفلسطينية تاريخا وحاضرا، بل ولتشويه حقيقة الصراع، ومناورة مكشوفة لخدمة أهداف نتنياهو وحكومته..وجزءا من "المؤامرة على الرئيس عباس" كم تقول دوائر فتح واعلامها..

الصدمة كانت أكبر من أن تصدق، لا الرئاسة تحدثت، ولا فتح نطق، ولا الهباش ذاته قدم تصويبا لفعلته المشينة وطنيا ودينيا أيضا..

ما حدث لقاءا وبيانا يمثل خدمة لا تقدر للفكرة التوراتية التي تريد تكريس ان الصراع اساسه "ديني"، وأن لليهود "حق تاريخي" في فلسطين وعمليا يقولون أنه أقدم من "المسلمين"..

ما حدث لا يمثل فضيحة سياسية - فكرية فحسب بل هدية "سماوية" قدمتها مؤسسة الرئاسة الفلسطينية لحكومة نتنياهو ومشروعها التوراتي..فضيحة لا تنتظر سوى اعلان الرئيس عباس شخصيا براءته من "الحدث والشخص"، وغير ذلك يصبح "شريكا عمليا" في مؤامرة تهويد الصراع والمشروع..

هل وصل الحال بحركة فتح ان تقف متفرجة صامتة أمام مثل هذه الكارثة الوطنية..هل لهم اعادة قراءة ما صدر عن تلك الفضيحة ليعلموا أي عار لحق بفلسطين!

يا سادة ما صدر ليس خلافا او اختلافا في رؤى وموقف، بل هو اعلان صريح وواضح من "مؤسسة الرئيس عباس الدينية" أن الصراع في فلسطين اساسه ديني، وهذا ما يمثل جوهر الفكر التوراتي..

قبل فوات الآوان على فتح اعلان براءتها الوطنية من ذلك العار السياسي التاريخي..قبل ان يصبح "وثيقة تقدم الى الأمم المتحدة لتبرير طلب حكومة نتنياهو في الاعتراف باسرائيل الموسعة كـ"دولة يهودية"..

ملاحظة: كيف يمكن ان تتقدم جهة رسمية فلسطينية لسلطة الاحتلال بنقل رفاة الشهيد رمز الانتفاضة وضمير الثورة "أبو جهاد" من مخيم اليرموك بعد تدنيسه

الى رام الله.. لما لا ينقل الى غزة دون "وسيط" هو ذاته قاتله..يا مصائبنا التي باتت عرض مفتوح!

تنويه خاص: منظمة "بتسيلم" الاسرائيلية تخوض حربا مع "المؤسسة الفاشية الحاكمة في الكيان" بعد شهادة حق قالها مديرها في مجلس الأمن حول الاستيطان..هؤلاء من يستحقون تقدير شعب فلسطين لا غيرهم!